

مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين

د. محسن محمد صالح

الأستاذ المشارك في الدراسات الفلسطينية
المدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أكاديمية اللاجئين الفلسطينيين
دبلوم دراسات اللاجئين الفلسطينيين

2013



5.....

(33-7).... :

7..... :

9..... :

11..... :

11..... :

14..... :

17..... :

22..... :

26.....1948 :

30..... :

30..... :

(56-35).....:() :

35..... :

38..... :

40..... :

41.....() :

56.....

مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين*

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن والاه. إن المساق الذي بين يدينا هو مدخل عام لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهو من مساقات دبلوم دراسات اللاجئين؛ الذي تديره أكاديمية دراسات اللاجئين. وسنقسم المساق إلى قسمين حيث سنتحدث في الجزء الأول عن الخلفيات التاريخية المتعلقة بفلسطين وشعبها، ونشوء قضية اللاجئين، وسنتحدث في القسم الثاني عن تعريف اللاجئ الفلسطيني، وكما سنقدم مسحاً عاماً حول اللاجئين الفلسطينيين وأعدادهم، وأماكن تواجدهم في العالم.

نرجو أن يكون هذا الفصل الدراسي فصلاً مفيداً ومعيناً في فهم قضية اللاجئين الفلسطينيين، ونتمنى أن تكون له انعكاسات إيجابية عملية على طريقة تناول الدارسين لهذه القضية، وأيضاً على طرق وأساليب العمل في خدمة قضية فلسطين.

* يتقدم المحاضر بالشكر الجزيل للأخت إقبال عميش على الجهد الذي بذلته، خصوصاً في تحديث الإحصائيات وإعداد الجداول والرسوم البيانية المتعلقة باللاجئين.

القسم الأول

الخلفيات التاريخية لقضية فلسطين

ونشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين²

أولاً: أرض فلسطين:

يطلق اسم "فلسطين" على القسم الجنوبي الغربي لبلاد الشام، وتقع فلسطين على ساحل البحر الأبيض المتوسط، غربي قارة آسيا، وتعدّ صلة الوصل بين آسيا وأفريقيا، كما تتميز بقربها من أوروبا. ويحدّها شمالاً لبنان، ومن الشمال الشرقي سوريا، ومن الشرق الأردن، ومن الجنوب والجنوب الغربي مصر. وهي تتمتع بمناخ معتدل (مناخ البحر المتوسط).

لم تتحدّد أرض فلسطين بحدودها الجغرافية الحالية المتعارف عليها بدقة إلا في أيام الاحتلال البريطاني لفلسطين، وخصوصاً خلال الفترة 1920-1923. وتبلغ مساحة فلسطين في حدودها المتعارف عليها حالياً 27,009 كم². وقد ظلت حدود أرض فلسطين تضيق وتنتع عبر التاريخ، غير أنها ظلت تعبر بشكل عام عن الأرض الواقعة بين البحر المتوسط وبين البحر الميت ونهر الأردن. وأياً كانت التقسيمات في العهود الإسلامية المختلفة فإن فلسطين ظلت جزءاً من بلاد الشام، ولم تكن مثل هذه التقسيمات توسيعاً أو تضيقاً لتغيّر شيئاً من حقيقة شعور أبنائها بأنهم أبناء أمة مسلمة واحدة، وأن ولاءهم للحكم لا يهتز ما دام مسلماً حقاً.

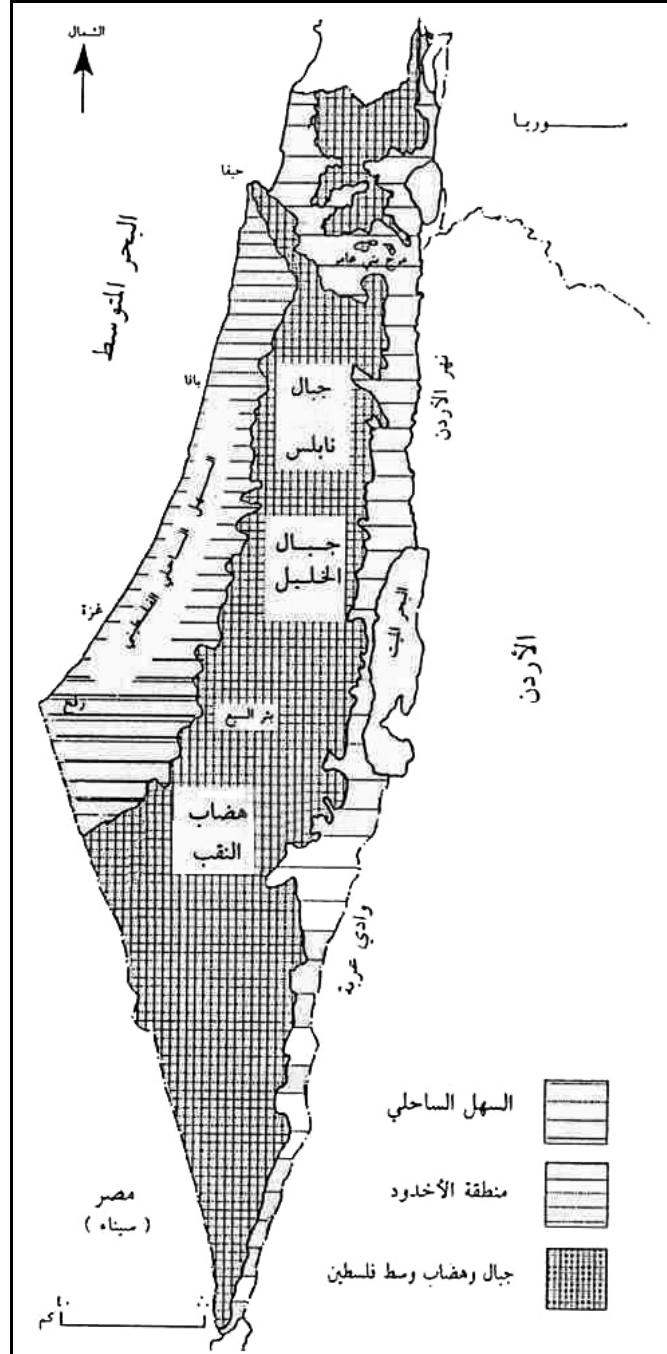
وأقدم اسم معروف لهذه الأرض هو "أرض كنعان"؛ واسم فلسطين هو اسم مشتق من اسم أقوام بحرية، لعلها جاءت من غرب آسيا الصغرى ومناطق بحر إيجه حوالي القرن الـ 12 ق.م، وورد اسمها

² اعتمد هذا القسم بشكل أساس على مواد ومعلومات منقاة من دراسات وكتب للمحاضر، وخصوصاً:

- محسن محمد صالح، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2003).
- محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012).
- محسن محمد صالح، حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية، طبعة مزيّدة ومنقحة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ومؤسسة فلسطين للثقافة، 2010).

في النقوش المصرية باسم "ب ل س ت"، وربما أضيفت النون بعد ذلك للجمع. وقد سكنوا المناطق الساحلية بين يافا وغزة، واستوطنوا مدن غزة وعسقلان وعافر وجيت وأسدود، وأسسوا مدينة اللد. واندمجوا بالكنعانيين بسرعة، فلم يبق لهم أثر مميز سوى أنهم أعطوا الأرض اسمهم.

خريطة رقم (1): جغرافية فلسطين



خريطة رقم (2): التقسيمات الإدارية لفلسطين في صدر الإسلام



ثانياً: شعب فلسطين:

هناك آثار تشير إلى أن الإنسان سكن فلسطين منذ العصر الحجري القديم (500 ألف-14 ألف ق.م)، كما تشير آثار العصر الحجري الوسيط (14 ألف-8 آلاف ق.م) إلى وجود أشكال حياة حضارية تمثلت بما يعرف بالحضارة النطوفية، كما في منطقة شقبا (شقبة) شمال غربي رام الله. وشهدت أرض فلسطين مراحل التطور الإنساني الأولى في التحول من الرعي إلى الزراعة قبل حوالي 11 ألف سنة (9000 ق.م)، كما أن أول مدينة جرى تشييدها في التاريخ هي مدينة "أريحا" الواقعة شمال شرقي فلسطين وذلك نحو سنة 8000 ق.م حسبما يذكر علماء الآثار. وعندما قدم الكنعانيون من جزيرة العرب (نحو 2500 ق.م) كانت هجرتهم واسعة بحيث أصبحوا السكان الأساسيين للبلاد، وقد

ثالثاً: مزاعم الحق التاريخي لليهود في فلسطين:

إن مزاعم الحق التاريخي لليهود في فلسطين تتهاافت أمام حقّ العرب المسلمين في أرضهم، فأبناء فلسطين عمروا هذه الأرض قبل نحو 1,500 عام من إنشاء بني إسرائيل دولتهم (مملكة داود)، واستمروا في أثنائها، ثم بعد أن انقطعت صلة اليهود عملياً بها إلى الآن. لقد حكم بنو إسرائيل أجزاء من فلسطين (وليس كلها) حوالي أربعة قرون (خصوصاً في الفترة 1000-586 ق.م) وزال حكمهم كما زال حكم غيرهم من الدول كالأشوريين والفرس والفراعنة والإغريق والرومان، بينما ظلّ شعب فلسطين راسخاً في أرضه. وكان الحكم الإسلامي هو الأطول حيث استمر حوالي 1,200 عام (636-1917م) باستثناء الفترة الصليبية (90 عاماً).

وقد انقطعت قدرة اليهود على التأثير عملياً في حركة الأحداث في فلسطين نحو 1,800 عام (منذ 135م - حتى القرن العشرين)، ولم يكن لهم تواجد سياسي أو حضاري وريادي فيها، بل وحرّمت تعاليمهم الدينية العودة إليها. وإن أكثر من 80% من اليهود المعاصرين -حسب دراسات عدد من اليهود أنفسهم مثل الكاتب الشهير آرثر كوستلر Arthur Koestler- لا يمتّون تاريخياً بأيّ صلة لفلسطين، كما لا يمتون قومياً لبني إسرائيل، فالأغلبية الساحقة لليهود اليوم تعود إلى يهود الخزر "الأشكناز" وهي قبائل تترية - تركية قديمة كانت تقيم في شمالي القوقاز، وتهوّدت في القرن الثامن الميلادي. فإن كان ثمة "حقّ عودة" لهؤلاء اليهود، فهو ليس إلى فلسطين وإنما إلى جنوب روسيا!!

ثم إن دعوى تعلق اليهود بفلسطين وارتباطهم بها لا تقف أمام حقيقة أن معظم بني إسرائيل رفض الانضمام إلى موسى عليه السلام في مسيرته للأرض المقدسة، كما رفض معظمهم العودة إليها من بابل بعد أن عرض عليهم الإمبراطور الفارسي قورش ذلك، وطوال التاريخ وحتى أيامنا هذه لم تزد أعداد اليهود في فلسطين في أفضل أحوالهم عن نحو 40% من اليهود في العالم، إلا قبل بضع سنوات (منذ سنة 2007 تقريباً).

رابعاً: نشأة المشروع الصهيوني:

لفتت حملة نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte إلى مصر، التي احتلها بسهولة في تموز/ يوليو 1798، الأنظار إلى مدى ضعف الدولة العثمانية، وفتحت شهية الاستعمار الأوروبي لاقتسام تركة هذه الدولة. وبالرغم من أن حملة بونابرت على فلسطين انتهت بالفشل على أسوار مدينة عكا

سنة 1799، إلا أنه كان أول زعيم سياسي أوروبي يصدر دعوة رسمية لليهود لتحقيق آمالهم وإقامة كيانهم على أرض فلسطين، وقد نشر دعوته هذه في 1799/4/20 في أثناء حصاره لعكا.

ولم تكن أصداء الدعاوي التي أطلقها اليهود والصهاينة غير اليهود "للعودة" إلى فلسطين لتأخذ أبعاداً جدية قبل نهايات القرن التاسع عشر. غير أن قدوم اليهود ظلّ مرتبطاً بالعاطفة الدينية التقليدية في زيارة الأماكن المقدسة، أو السكن بجوارها، كما ارتبط بمشاريع استيطانية "خيرية"، ولم يأخذ طابع البرنامج السياسي المنظم المكشوف. فقد كان عدد اليهود في فلسطين سنة 1799 نحو خمسة آلاف، وفي سنة 1876 بلغ 13,920 يهودياً.

أخذت الهجرة اليهودية تتخذ طابعاً أكثر تنظيماً وكثافة منذ سنة 1882 إثر تصاعد "المشكلة اليهودية" في روسيا، وقامت السلطات العثمانية بعدد من الإجراءات لمنع الاستيطان اليهودي في فلسطين، وقامت سنة 1887 بفصل سنجق القدس عن ولاية سورية، ووضعت مباشرة تحت إشراف الحكومة المركزية (الباب العالي) لإعطاء رعاية واهتمام أكبر لهذه المنطقة. وبالرغم من أن عدد اليهود الذين تركوا بلدانهم الأصلية، خصوصاً روسيا وشرقي أوروبا، بلغ مليونين و367 ألف شخص خلال الفترة 1881-1914، إلا أن عدد من استطاع الهجرة منهم إلى فلسطين بلغ نحو 55 ألفاً، أي ما نسبته 2.32%، بينما هاجرت الأغلبية الساحقة إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وأمريكا الجنوبية. وهذا يدل على نجاح نسبي للسلطات العثمانية في الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

تعود أسباب نشأة الحركة الصهيونية، التي سعت لإنشاء كيان يهودي في فلسطين، إلى ظهور النزعات الصهيونية، المؤيدة لتجميع اليهود في فلسطين، وسط مسيحيي أوروبا، وخصوصاً البروتستانت منذ القرن السادس عشر الميلادي. وتعود أيضاً إلى فشل حركة الاستتارة اليهودية "الهسكلا" التي سعت إلى دمج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها. كما تعود إلى ظهور الأيديولوجيات القومية والوطنية ونشوء الدولة القومية في أوروبا خصوصاً في القرن التاسع عشر، ورغبة أعداد من اليهود في أن تكون لهم أرض يحكمونها ويعيشون فيها قوميتهم. وتعود من جهة أخرى إلى نشأة "المشكلة اليهودية" خصوصاً في أوروبا الشرقية، وما تعرض له اليهود من اضطهاد على يد الروس، والتي دفعت عدداً من اليهود للمطالبة بملاذ آمن لهم وبدولة خاصة باليهود. وقد استفاد اليهود في سبيل تحقيق ذلك من تمكّن بعضهم من الوصول إلى دوائر النفوذ والقرار في أوروبا

وأمریکا. ثم إن عدداً من بلدان أوروبا الغربية وأمريكا لم يكن يرغب باستيعاب موجات الهجرة اليهودية القادمة من شرق أوروبا، وكانت تريد تحويل هذه الموجات إلى خارج بلدانها.

وقد كان إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية (World Zionist Organization (WZO) وانعقاد مؤتمرها الأول في بال في سويسرا في 29-31/8/1897 بزعامة ثيودور هرتزل Theodor Herzl فاتحة العمل الصهيوني السياسي المؤسسي المنظم، لتأسيس الدولة اليهودية على أرض فلسطين. والحركة الصهيونية حركة عنصرية قائمة على ديباجات وخلفيات دينية وتراثية وقومية يهودية، وشرط نجاحها مرتبط بإلغاء حقوق أهل فلسطين العرب في أرضهم والحلول مكانهم. ولا فرق في جوهر الفكرة الصهيونية بين تيارات علمانية أو اشتراكية أو دينية أو ثقافية أو سياسية، فالصهاينة كلهم في النهاية صهاينة توفيقيون يسعون إلى الأهداف العليا نفسها.

وقد حرص هرتزل على تحقيق المشروع الصهيوني من خلال الاتصالات الدبلوماسية، ومحاولة تشجيع القوى الكبرى، وخصوصاً بريطانيا، على تبني هذا المشروع، في ضوء المصالح والفوائد التي يمكن أن يجنيها الغرب الاستعماري. وقد حاول هرتزل عبثاً إقناع الدولة العثمانية ببيع فلسطين، وإعطاء اليهود حكماً ذاتياً فيها تحت السيادة العثمانية، وفتح أبواب الهجرة اليهودية إليها مقابل عروض مغرية، كانت الدولة العثمانية في أمس الحاجة إليها، إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) وقف سداً منيعاً ضد رغبات اليهود. وبشكل عام، فشلت الحركة الصهيونية عالمياً في الحصول على أي شيء ذي قيمة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

وقد كان لأبناء فلسطين نشاط مبكر في مواجهة المشروع الصهيوني، وكانت أولى الاصطدامات بين الفلاحين الفلسطينيين والمستوطنين الصهاينة سنة 1886، وقام الفلسطينيون بتقديم العرائض للسلطات العثمانية، كما نشطت الصحف الفلسطينية في تبيان الخطر الصهيوني مثل صحيفتي الكرمل وفلسطين. كما برز من رجالات فلسطين يوسف ضيا الخالدي، وسليمان التاجي الفاروقي، وإسعاف النشاشيبي... ممن حذروا من الخطر الصهيوني.

خامساً: الاحتلال البريطاني لفلسطين:

تبنّت بريطانيا المشروع الصهيوني، فأصدرت في 1917/11/2 وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وتمكنت من إتمام احتلالها لفلسطين في أيلول/ سبتمبر 1918، وتكررت لعودها للعرب بزعامة الشريف حسين بالحرية والاستقلال، وقسمت دوائر النفوذ في بلاد الشام والعراق بينها وبين فرنسا وفق اتفاقيات سايكس - بيكو (أيار/ مايو 1916) التي خطت لجعل فلسطين منطقة دولية. ثم إن بريطانيا استأثرت بفلسطين وفق اتفاقية سان ريمو San Remo Agreement (نيسان/ أبريل 1920)، وتمكنت من إدماج وعد بلفور في صكّ الانتداب على فلسطين الذي أقرته لها عصبة الأمم في 1922/7/24. غير أن فكرة الانتداب التي ابتدعتها عصبة الأمم، كانت قائمة على أساس مساعدة الشعوب المنتدبة وإعدادها لنيل استقلالها. وقد تضمن صكّ الانتداب نفسه على فلسطين مسؤولية الدولة المنتدبة (بريطانيا) في الارتقاء بمؤسسات الحكم المحلي، وصيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين. وهذا يعني ألا يقف وعد بلفور في نهاية الأمر عائقاً في وجه أبناء فلسطين ضدّ الارتقاء بمؤسساتهم وإقامة دولتهم. وكان تنفيذ وعد بلفور يعني عملياً الإضرار بمصالح أهل فلسطين وحقوقهم، وتعطيل بناء مؤسساتهم الدستورية باتجاه إقامة دولتهم. وقد فضلت بريطانيا دائماً التزام الشق المتعلق بوعد بلفور، وأصمّت آذانها ولم تحترم الشق المتعلق بحقوق أبناء فلسطين العرب.

وعندما احتل البريطانيون فلسطين سنة 1918 كان عدد سكان فلسطين حوالي 665 ألف نسمة، منهم حوالي 610 آلاف عربي (550 ألف مسلم، و60 ألف مسيحي)، واليهود 55 ألفاً. أي أن العرب كانوا نحو 91.7% من السكان، بينما كان اليهود 8.3%، وكانت غالبية هؤلاء اليهود من المهاجرين الغزباء القادمين من روسيا وشرق أوروبا خلال السنوات الأربعين السابقة.

وتحت الاحتلال البريطاني، الذي تعهد بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، تمّ فتح أبواب الهجرة والاستيطان على مصراعيها لليهود حيث هاجر في الفترة 1919-1948 نحو 483 ألف يهودي. وتضاعف عدد اليهود 13 مرة في الفترة 1918-1948 بمعنى أنه زاد من 55 ألف يهودي إلى حوالي 650 ألف يهودي. إذاً فإن جوهر الزيادة في عدد اليهود في هذه الفترة لم يكن نتيجة التزايد والتكاثر الطبيعي، وإنما كان نتيجة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. أما الزيادة العربية فكانت زيادة طبيعية حيث زاد عددهم إلى مليون و400 ألف شخص سنة 1948، وهذا يعني أن العرب أصبحوا نحو 68.3% مقابل 31.7% لليهود. وبالتالي ظلّ ما يزيد عن ثلثي السكان من الفلسطينيين.

جدول رقم (1): تطور أعداد السكان في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني

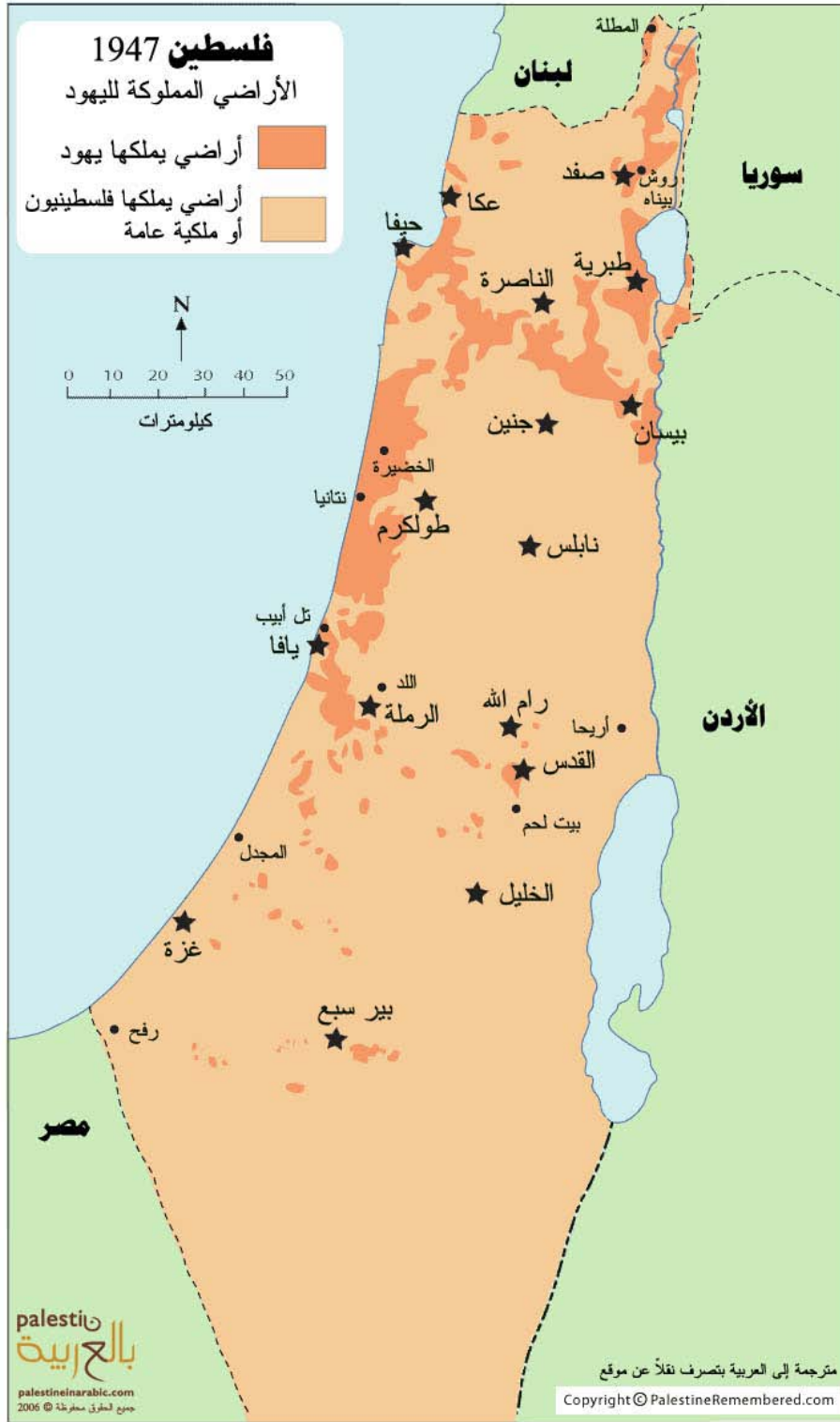
اليهود		العرب		السنة
النسبة (%)	العدد (بالآلاف نسمة)	النسبة (%)	العدد (بالآلاف نسمة)	
8.3	55	91.7	610	1918
31.7	650	68.3	1,400	1948

أما بالنسبة لمساحة الأرض فإن اليهود كانوا يملكون 2% من أرض فلسطين، أما العرب فكانوا يملكون حوالي 98% من الأرض. وتحت الحماية والضغط البريطاني فإن اليهود لم يستطيعوا زيادة المساحة لأكثر من 6% من ملكية أرض فلسطين. إذاً باختصار فنحن أيضاً أمام مساحة يملكها العرب تصل إلى 94% مقابل 6% لليهود.

جدول رقم (2): تطور نسبة ملكية الأراضي في فلسطين تحت الاحتلال البريطاني

اليهود (%)	العرب (%)	السنة
2	98	1918
6	94	1948

خريطة رقم (4): مناطق الاستيطان اليهودي في فلسطين سنة 1947



وفي الوقت الذي كانت السلطات البريطانية تسعى حثيثاً لنزع أسلحة الفلسطينيين، وتقتل أحياناً من يحوز سلاحاً نارياً، بل وتسجن لسنوات من يملك رصاصات أو خنجراً أو سكيناً طويلاً؛ فإنها غضت الطرف، بل وشجعت سراً تسليح اليهود الصهاينة لأنفسهم، وتشكيلهم قوات عسكرية وتدريبها، بلغ عددها مع اندلاع حرب 1948 أكثر من 70 ألف مقاتل (64 ألف مقاتل من الهاغاناه Haganah، وخمسة آلاف من الأرغون، وألفين من شتيرن... وغيرها)، وهو عدد يبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف الجيوش العربية عندما دخلت في حرب 1948!! وأسست الحركة الصهيونية الوكالة اليهودية سنة 1929، والتي تولت شؤون اليهود في فلسطين، وأصبحت أشبه بدولة داخل دولة لما تمتعت به من صلاحيات واسعة. وأقام اليهود الصهاينة مؤسسات اقتصادية واجتماعية وتعليمية ضخمة، شكّلت بنية تحتية قوية للدولة اليهودية القادمة، فتأسس اتحاد العمال (الهستدروت Histadrut)، وافتتحت الجامعة العبرية بالقدس سنة 1925... وهكذا، فإن الظلم والقهر والمحاباة كان السمة الأبرز للاستعمار البريطاني لفلسطين.

سادساً: ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية:

بالرغم من حالة الإنهاك التي خرج بها الفلسطينيون من الحرب العالمية الأولى، وبالرغم من وقوع البلاد العربية من حولهم، والعالم الإسلامي بشكل عام، تحت سطوة الاستعمار ونفوذه، وبالرغم من ضعف إمكاناتهم المادية، وانعدام أدوات الضغط والنفوذ السياسي لديهم، مقارنة بما حظي به المشروع الصهيوني من دعم واسع في أوساط اليهود في العالم، ومن رعاية القوى العظمى له؛ بالرغم من ذلك كله، فإن التمسك بحقهم الكامل في فلسطين، والإصرار على استقلالهم مهما كلف الثمن، كانت السمة الأبرز لنشاطهم السياسي الجهادي طوال فترة الاحتلال البريطاني. وقد تمحور النشاط السياسي الفلسطيني حول مطالب محددة أبرزها:

- إلغاء وعد بلفور لما يتضمنه من ظلم وإجحاف بحقوق الأغلبية الساحقة من السكان.
- إيقاف الهجرة اليهودية.
- وقف بيع الأراضي لليهود.
- إقامة حكومة وطنية فلسطينية منتخبة عبر برلمان (مجلس تشريعي) يمثل الإرادة الحقيقية الحرة للسكان.

• الدخول في مفاوضات مع البريطانيين لعقد معاهدة، تؤدي في النهاية إلى استقلال فلسطين.
وعلى هذه الأسس نشأت الحركة الوطنية الفلسطينية، وأقام الفلسطينيون مؤتمرهم الأول (المؤتمر العربي الفلسطيني 1/27-10/2/1919) في القدس.

وبرز في قيادة الحركة الوطنية رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني موسى كاظم الحسيني الذي استمر في الزعامة الرسمية للحركة الوطنية حتى وفاته في آذار/ مارس 1934. غير أنه من الناحية الفعلية برز اسم الحاج أمين الحسيني، الذي أصبح مفتي القدس سنة 1921، ورئيس المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى منذ تأسيسه سنة 1922، والذي غدا أهم قلعة للحركة الوطنية والقوة الدافعة خلفها. وبوفاة موسى كاظم الحسيني، أصبح الحاج أمين زعيم فلسطين دون منازع حتى نهاية الاستعمار البريطاني سنة 1948.

وخلال الفترة نفسها 1918-1928 وقعت ثلاث ثورات عبرت بشكل قوي عن الغضب الشعبي العارم من المشروع الصهيوني، غير أنها وجهت غضبها ضد اليهود، وحاولت تجنب البريطانيين، لكن الدور الأساسي في قمع هذه الثورات كان للبريطانيين. فكانت ثورة موسم النبي موسى في 4-10/4/1920 في القدس التي أدت إلى مقتل خمسة يهود وجرح 211 آخرين، ومقتل أربعة عرب وجرح 24 آخرين؛ وثورة يافا في 1-15/5/1921 التي اندلعت في يافا، وشملت أجزاء من شمال فلسطين، وأدت إلى مقتل 47 وجرح 146 يهودياً، بينما قتل 48 وجرح 73 عربياً؛ وثورة البراق التي تصاعدت أحداثها منذ 15 آب/ أغسطس واستمرت حتى 2/9/1929، وقد خاضها المسلمون دفاعاً عن حائط البراق (الحائط الغربي للمسجد الأقصى المبارك) ضد الاعتداءات اليهودية، وانتشرت الثورة في كافة أرجاء فلسطين، وأدت إلى مقتل 133 وجرح 339 يهودياً، وقتل 116 عربياً وجرح 232 آخرين. وفي الثورات الثلاث حدثت معظم إصابات اليهود على أيدي العرب، أما معظم إصابات العرب فوُجعت على أيدي القوات البريطانية والشرطة.

كانت ثورة البراق 1929 فاتحة لعقد تصاعدت فيه المقاومة الجهادية العنيفة للمشروع الصهيوني وللاستعمار البريطاني على حدّ سواء، وقد وصلت ذروتها في الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939). فقد أخذت تتكسر خطورة المشروع اليهودي - الصهيوني خصوصاً إثر هجرة أكثر من 152 ألف يهودي خلال الفترة 1930-1935، مما ضاعف عدد اليهود الذين كان عددهم في منتصف سنة

1929 حوالي 156 ألفاً. وكان الكثير من المهاجرين الجدد من ألمانيا، من رجال الأعمال وأصحاب الأموال والتجارة ومن العلماء المتخصصين بعد أن وقعت ألمانيا النازية اتفاقية مع الحركة الصهيونية في 1933 لنقل يهود ألمانيا إلى فلسطين (اتفاقية هعفارا Ha'avara Agreement). كما تمكن اليهود في الفترة نفسها 1930-1935 من الاستيلاء على 229 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية. وهزّب اليهود كميات ضخمة من الأسلحة، كُشفت حالتان منها في 1930/3/15، وفي 1935/10/16.

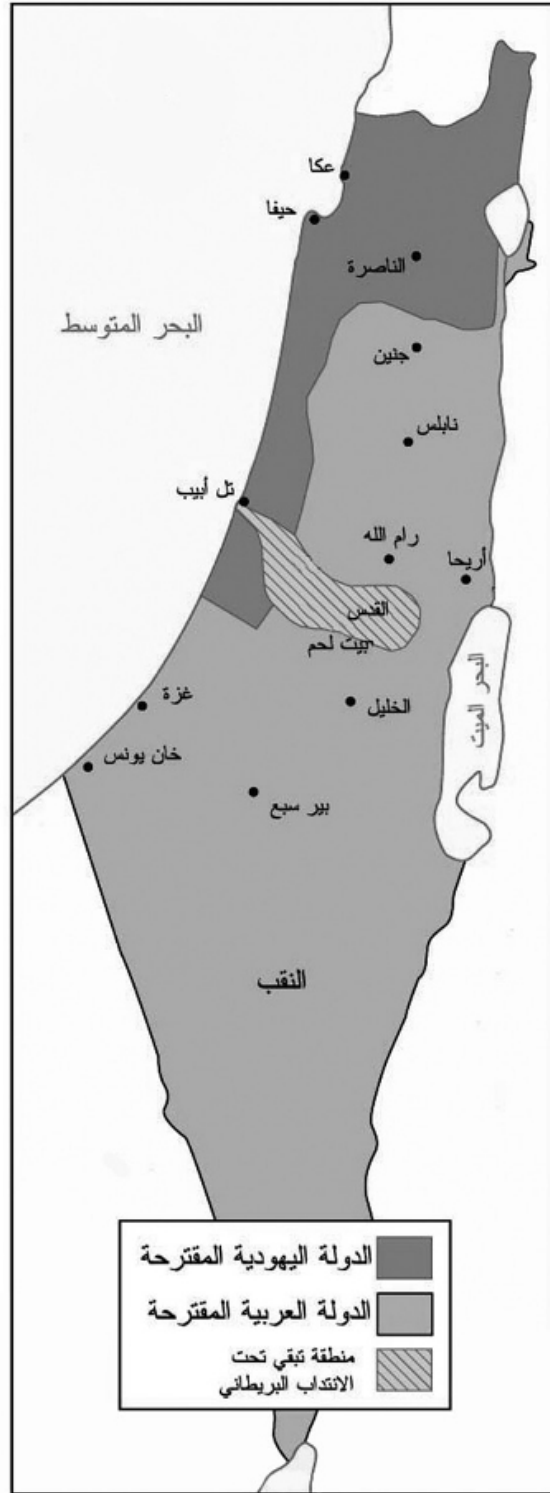
وتميز النصف الأول من الثلاثينيات بازدياد النشاط السياسي والتفاعل الوطني مع الأحداث، وتوجيه العداء بشكل مباشر وواسع ضدّ السلطات البريطانية باعتبارها "أصل الداء، وأساس كلّ بلاء". ونشأت وتطورت تنظيمات سرية عسكرية جهادية مثل حركة "الجهادية" بقيادة عزّ الدين القسام، و"منظمة الجهاد المقدس" بقيادة عبد القادر الحسيني (والإشراف السريّ للحاج أمين).

كانت الثورة الكبرى من أعظم الثورات في تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر. وقد تفجرت في 1936/4/15 على يد مجموعة قسامية بقيادة الشيخ فرحان السعدي. ثم تفاعلت الأحداث، وحصلت ردود فعل غاضبة متبادلة بين العرب واليهود، وأعلن أبناء فلسطين الإضراب العام في 20 نيسان/أبريل، واستمر الإضراب 178 يوماً (حوالي ستة أشهر) ليكون أطول إضراب في التاريخ يقوم به شعب بأكمله. ورافق الإضراب ثورة عارمة عمّت كل فلسطين، ولم تتوقف المرحلة الأولى من الثورة إلا في 1936/10/12. وقد بدأت المرحلة الثانية عندما اغتال القساميون الحاكم البريطاني للواء الجليل لويس أندروز Louis Andrews في 1937/9/26. ووصلت الثورة إلى قمته في صيف 1938، ونجح الثوار في السيطرة على الريف الفلسطيني وقراه، وتمكنوا من احتلال عدد من المدن لفترات محدودة، وانهارت السلطة المدنية البريطانية. ولو أن الأمر اقتصر فقط على مواجهة بين شعب محتل وسلطة مستعمرة، لربما أدى الأمر إلى انسحابها وإعطاء الشعب حقوقه. ولكن وجود الطرف اليهودي - الصهيوني ونفوذ، وطبيعة مشروعه، كانت تضغط دائماً لمزيد من المكابرة والعناد عند البريطانيين. وقد اضطرت السلطات البريطانية إلى إرسال تعزيزات عسكرية ضخمة، يقودها أفضل قادة بريطانيا العسكريين أمثال ديل Dill، وويفل Wavell، وهيننج Haining، ومونتجمري Montgomery. وقامت بإعادة احتلال فلسطين قرية قرية، مستخدمة كلّ وسائل التتكيل والدمار، وأحدث ما توصلت إليه أكبر قوة عظمى في ذلك الزمان. واستشهد كثير من قادة الثورة أمثال فرحان السعدي، ومحمد الصالح الحمد، وعبد الرحيم الحاج محمد، ويوسف أبو درة.

وسعيًا من البريطانيين للوصول إلى حلّ سياسي، قدمت لجنة بيل Peel Commission في منتصف سنة 1937 مشروعاً يقضي بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، وهو المشروع الذي أسقطه الفلسطينيون في المرحلة الثانية من الثورة الكبرى، مما اضطر البريطانيين في شهر أيار/ مايو 1939، إلى إصدار ما يعرف بـ"الكتاب الأبيض"، حيث تخلت بريطانيا بموجبه عن وعد بلفور، وأكدت على:

1. أن بريطانيا غير عازمة على إقامة دولة يهودية في فلسطين.
 2. إقامة دولة فلسطينية مستقلة بعد عشر سنوات يتولى فيها العرب واليهود أمر المسؤولية والسلطة بما يحقق مصالح الطرفين.
 3. حدد الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال الخمس السنوات التالية فقط 10 ألف مهاجر يهودي سنوياً، بالإضافة إلى 25 ألف مهاجر يهودي يسمح لهم بالهجرة الآن، أي حدد هجرة اليهود فقط 75 ألف يهودي إلى فلسطين خلال خمس سنوات. وبعد ذلك تتوقف الهجرة اليهود إلى فلسطين ولا تتم إلا بموافقة عربية، وبشرط ألا يزيد اليهود عن ثلث السكان.
 4. وقف بيع الأرض إلى اليهود نهائياً إلا في مناطق محدودة وضمن شروط لا تضر بالفلسطينيين.
- هذا القرار كان بحد ذاته نصراً سياسياً للفلسطينيين لأنه فتح المجال لإقامة دولة فلسطينية على أرض فلسطين بغض النظر عن الشروط، إذاً كلّ هذه التنازلات كان سببها الثورات الفلسطينية التي غيرت النظرة البريطانية وتراجعت عن كثير من مشاريعها ومخططاتها.
- ولكن الحرب العالمية الثانية جاءت بتحويلات جديدة على الأرض ومنها:
1. ضعف الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية، وصعود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، واستقواء المشروع الصهيوني بالولايات المتحدة.
 2. بروز وظهور المسألة اليهودية في أوروبا أو ما يعرف بالهولوكوست "المذابح اليهودية"، نتيجة المجازر التي ارتكبتها النظام الألماني النازي بحق اليهود.
 3. الضعف العربي حيث إن عدد من الدول العربية نالت استقلالها حديثاً وبعضها كان ما يزال يرزخ تحت الاستعمار.

خريطة رقم (5): مشروع لجنة بيل 1937



ومن جهة أخرى، استغلت الحركة الصهيونية ما حدث لليهود خلال الحرب العالمية الثانية استغلالاً كبيراً، وسعوا إلى المبالغة وتهويل ما حدث لهم في ألمانيا وأوروبا الشرقية، كسباً للعواطف والأنصار، وتجنيداً للدعم الغربي؛ مؤكدين أنه لا يوجد مكان آمن لحمايتهم، وأنه لا بديل لنجاتهم سوى إقامة وطنهم القومي في فلسطين. وحوّلت الحركة الصهيونية مركز تركيزها إلى القوة العظمى الصاعدة الولايات المتحدة، خصوصاً منذ مؤتمر بلتيمور Biltmore سنة 1942، وحصلوا على دعم الحزبين الجمهوري والديموقراطي بإلغاء الكتاب البريطاني الأبيض في أيار/ مايو 1939. وعندما صعد هاري ترومان Harry Truman لسدة الحكم أظهر عطفاً أكبر على الصهيونية، وطلب في 1945/8/31 من كليمنت أتلي Clement Attlee رئيس بريطانيا إدخال مئة ألف يهودي إلى فلسطين.

وسعى اليهود إلى تجهيز أنفسهم عسكرياً، وشارك 26 ألفاً من يهود فلسطين في الوحدات اليهودية في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية، وكان معظمهم أعضاء في منظمة الهاغاناه، حيث استفادوا خبرة عسكرية، جعلتهم النواة العسكرية للدولة اليهودية المنتظرة. وهاجر إلى فلسطين خلال الفترة 1939-1945 نحو 92 ألف يهودي، كما تمكن 61 ألفاً آخرين من الهجرة خلال الفترة 1946-1948، وحاز اليهود خلال الفترة 1939-1947 على نحو 270 ألف دونم من الأراضي، وأنشأوا 73 مستعمرة جديدة خلال الفترة 1940-1948.

وفي جوّ من الضغط اليهودي - الأمريكي، والضعف العربي، قام البريطانيون بالتخلي رسمياً عن الكتاب الأبيض في البيان الذي أصدره وزير الخارجية أرنست بيفن Ernest Bevin في 1945/11/14. ودعا البيان أيضاً إلى تشكيل لجنة إنجلو-أمريكية للتحقيق في قضية فلسطين، وتقديم توصياتها، مما أدخل الأمريكان بشكل مباشر في القضية، وقد أوصت اللجنة سنة 1946 بهجرة مئة ألف يهودي، وبحرية انتقال الأراضي وبيعها لليهود.

سابعاً: قرار تقسيم فلسطين:

اتخذت قضية فلسطين بُعداً دولياً عندما طلبت بريطانيا من الأمم المتحدة في 1947/4/2 إدراج القضية ضمن جدول أعمالها. ثم تشكلت لجنة تحقيق دولية خاصة بفلسطين (انسكوب UNSCOP) لدراسة الوضع وتقديم تقرير عنه. وقد انتهت من وضع تقريرها في 1947/8/31، ونصّت توصياتها المتحيزة على:

• إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين.

• تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين عربية ويهودية، مع وضع القدس تحت وصاية دولية.

في 1947/9/3 جعلت الأمم المتحدة من نفسها لجنة خاصة، من أجل بحث مستقبل فلسطين؛ ورفضت الجمعية العامة اقتراحاً بدعوة محكمة العدل الدولية لتقييم مدى صلاحية الأمم المتحدة في النظر في مسألة تقسيم فلسطين، وصوتت على ذلك بفارق صوت واحد (21 صوتاً مقابل 20 صوتاً).

ولم تكن القوى الكبرى تملك أغلبية الثلثين لانفاذ قرار التقسيم، الذي كان يحظى بدعم أمريكي وروسي قوي. وكاد في يوم 26 تشرين الثاني/ نوفمبر أن يحدث تصويت، ولو تمّ التصويت لسقط مشروع التقسيم، لكن رئيس الجمعية مندوب البرازيل أجلّ الجلسة. وقام اليهود والأمريكان بحملة محمومة، نجحت بمختلف الوسائل في زيادة الأصوات المؤيدة، فقد استلمت زوجات ممثلي أمريكا اللاتينية هدايا كثيرة معظمها ألماس ومعطف فرو ثمين. وأمّرت حكومة هايتي، التي كانت قد صوتت ضدّ التقسيم، مندوبها بالتصويت معه، بعد أن وعدتها أمريكا بالمساعدة الاقتصادية. واستخدم رجل الأعمال الأمريكي روبرت ناثان Robert Nathan نفوذه الاقتصادي لشراء صوت جواتيمالا، وهدّدت شركة فايرستون ليبيريا اقتصادياً إن لم تتحول من الامتناع إلى التأييد، وتعرضت الفلبين لضغوط شديدة، وتدخل رئيس جمهوريتها، فأمر مندوبه بالموافقة على القرار. ووفق هذه الألعاب القذرة تمّ تقرير مصير أحد أقدس وأطهر البقع في الأرض. ثرى ما هو المنطق في أن يتقرر مصير شعب مسلم وأرض مقدسة بناء على أن زوجة فلان من أمريكا اللاتينية حصلت على طقم ألماس أو معطف فرو!! أو لأن ليبيريا تخشى نفوذ شركة أمريكية!!

وفي 1947/11/29 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المشؤوم رقم 181 بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وفاز قرار التقسيم بأغلبية 33 مقابل 13 وامتناع عشرة. وأعطى القرار 54.7% من أرض فلسطين للدولة اليهودية (14,400 كم²)، و44.8% للدولة العربية (11,780 كم²) ونحو 0.5% لمنطقة القدس.

خريطة رقم (6): قرار تقسيم فلسطين 1947



إن قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين رقم 181 هو في جوهره قرار غير قانوني وغير أخلاقي لأسباب أهمها:

1. أنه صدر مخالفاً لأحد أهم أهداف المنظمة الدولية وهو حقّ الشعوب في تقرير مصيرها. ثم إن شعب فلسطين المعنيّ أساساً بالأمر لم تتم استشارته ولا استفتاءؤه.
 2. أنه يفتقر إلى أيّ سند قانوني، فالجمعية العامة لا تملك سلطة التصرف في شؤون الأقاليم الموضوعة تحت الانتداب، ومنها فلسطين. فقد أنشأت الأمم المتحدة نظام "الوصاية" وكان عليها أن تتدخل في مفاوضات لوضع فلسطين تحت الوصاية، وتقرر إنهاء الانتداب على فلسطين، إذا كان قد حقق أهدافه في تهيئة البلاد للاستقلال؛ وليس إلى أن تسيطر عليه مجموعة من الغرباء والمستوطنين.
 3. ليس في ميثاق الأمم المتحدة أو أيّ هيئة رئيسية فيه سلطة تقسيم إقليم محدد دولياً خلافاً لرغبة سكانه.
 4. هذا القرار يعد في الفقه الدولي - السائد في حينه - توصية غير ملزمة، صدرت وفق المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة، وهي لا يمكن أن تمس الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.
 5. قرار التقسيم - جديلاً - مخالف للعدالة الدولية في التوزيع، فلا هو راعى نسبة ملكية الأراضي (اليهود لا يملكون أكثر من 6%) ولا هو راعى نسبة السكان (اليهود 31.7%).
- هذا التقسيم الظالم والغريب قد يفيدنا في فهم خلفية تهجير الفلسطينيين وهي أن هذا القرار أعطى لليهود 54% من مساحة فلسطين التي يقيم فيها حوالي 510 آلاف يهودي، مقابل 500 ألف عربي فلسطيني. وعلى فرض أن هذا الإحصاء صحيح، فهل من المعقول أن تقام دولة يهودية بحيث يكون الفارق بين اليهود والفلسطينيين لا يتجاوز 1%؟ (وحتى وفق التقديرات اليهودية المتفائلة، فإن عدد اليهود كان نحو 500 ألف مقابل حوالي 440 ألف عربي، أي أن نسبة اليهود كانت 53.2% فقط). والمنطق يقول أنه إذا ما أنشئ هكذا كيان فلن تكون دولة يهودية بل ستكون دولة ثنائية القومية، ويكون اليهود فيها قريباً من نصف السكان، وبالتزايد الطبيعي للسكان فإن الفلسطينيين، الذين يتزايدون بنسبة كبيرة عن اليهود (حوالي 3.4% مقابل 2.5%)، سيتجاوزون عدد اليهود في مدة قصيرة وبالتالي ينتهي المشروع الصهيوني ومشروع الدولة اليهودية. أما في الجزء المتعلق بالدولة الفلسطينية، فإن

هناك فرقاً عددياً هائلاً لصالح الشعب الفلسطيني، تقريباً 900 ألف فلسطيني مقابل عشرة آلاف يهودي، وبالتالي الفارق كبير جداً.

هل الممكن أن يقبل اليهود الصهاينة بهذا الوضع بحيث يكون عدد العرب في الدولة اليهودية موازياً لعدد اليهود؟

اليهود الصهاينة طبعاً وافقوا على أن يقوموا ببناء هذه الدولة، لكنهم اضمروا شيئاً آخر، وهو أنهم لا يمكن أن يكون الطرف الفلسطيني في المنطقة التي قررتها لهم الأمم المتحدة بهذا العدد. وبالتالي كان القرار بأنه لا يمكن تشكيل دولة في هذه المنطقة من الأرض إلا بتشريد أبناء هذه الأرض الأصليين. إذاً بالنسبة للصهاينة، لم يكن بمقدورهم إنشاء دولة يهودية في فلسطين إلا بتهجير السكان الأصليين منها. وهو ما فعله اليهود في خطة عرفت بـ"خطة داليت" وهي الخطة التي استهدفت اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه منذ سنة 1948. وقد تجهز اليهود وعصاباتهم للحرب، بدعم بريطاني أمريكي غربي لهذا الموضوع، وبالتالي وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام مشروع مأساة، والشعب الفلسطيني هنا بالتأكيد سوف يقرر المقاومة والجهاد والصمود.

ثامناً: حرب فلسطين 1948:

تألفت الهيئة العربية العليا لفلسطين في 12/6/1946 بقرار من جامعة الدول العربية، وعندما عاد الحاج أمين تولى رئاستها، وأصبحت الهيئة الرسمية الممثلة للفلسطينيين. لكن مشاكل الحاج أمين مع حكومتي الأردن والعراق أضعفت قدرته على العمل والمناورة، هذا فضلاً عن وجوده في مصر التي كانت ما تزال تحت بعض أشكال النفوذ البريطاني.

وفي مؤتمر صوفر في 6/9/1947، وعاليه في 7-15/10/1947، قررت الدول العربية مقاومة اقتراحات اللجنة الدولية، وتقديم المعونة من رجال وسلاح لأهل فلسطين، واتخاذ "احتياطات عسكرية"، وتنظيم العمل العسكري.

وقد اندلعت الحرب فور صدور قرار التقسيم، وتحمل أبناء فلسطين أعباءها في الأشهر الستة الأولى، بمساعدة عدد محدود من المتطوعين، إذ رفضت الدول العربية إرسال جيوشها إلى أن تخرج بريطانيا في 15/5/1948. وشكّل الفلسطينيون جيش الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني، كما شكّلت الجامعة العربية "جيش الإنقاذ" من متطوعي البلاد العربية والإسلامية. وقد عانى أبناء فلسطين

من هزلة الدعم العربي بالسلاح والعتاد لدرجة مأساوية، ومع ذلك تمكنوا من إثارة قلق اليهود ورعبهم فترة طويلة، ووصل الأمر بالولايات المتحدة للتفكير الجدي بالتراجع عن فكرة التقسيم في آذار/ مارس 1948. وحتى دخول الجيوش العربية، تمكن الفلسطينيون من المحافظة على نحو 80% من أرض فلسطين بالرغم من النقص المريع في كل شيء قياساً باليهود، وبالرغم من تعاون البريطانيين، في أثناء انسحابهم، مع اليهود.

وقد مثل دخول الجيوش العربية قصة مأساة أخرى، فلم يزد عدد مقاتليها مجتمعة عن 24 ألفاً مقابل أكثر من 70 ألف يهودي، وعانت من ضعف التنسيق بينها، وجهلها بالأرض، ومن أسلحتها القديمة والفاسدة، وشغل بعضها أنفسهم بنزع أسلحة الفلسطينيين بدلاً من تسليحهم، كما عانى بعضها من سوء قياداته، فضلاً عن أن أحد هذه الجيوش كان بين ضباطه الخمسين الكبار 45 بريطانياً. وفضلاً عن الاستقلال الحديث لبعض الدول العربية، وقلة خبرة جيوشها، فإن بعض هذه الدول كان ما يزال عملياً تحت النفوذ الاستعماري البريطاني.

أعلن الصهاينة دولتهم "إسرائيل" مساء 14/5/1948، وتمكنوا من هزيمة الجيوش العربية التي مثلت نموذجاً لسوء القيادة وضعف التنسيق وقلة الخبرة، والتي كان عددٌ منها ما يزال واقعاً تحت النفوذ الاستعماري. واستولى الصهاينة على نحو 77% من أرض فلسطين (20,770 كم²)، وشردوا بالقوة 800 ألف فلسطيني خارج المنطقة التي أقاموا عليها كيانهم، وذلك من أصل 925 ألفاً كانوا يسكنون في هذه المنطقة (كان المجموع الكلي للفلسطينيين في نهاية سنة 1948 نحو مليون و400 ألف نسمة)، أي أن الصهاينة قاموا بتشريد حوالي 57% من الشعب الفلسطيني خارج الأرض المحتلة سنة 1948. كما قاموا بتشريد نحو 30 ألفاً آخرين إلى مناطق أخرى في داخل الأرض المحتلة سنة 1948 نفسها. وقد زاد عدد اللاجئين إلى 900 ألف لاجئ مع بداية إنشاء الأونروا سنة 1951.

ودمر الصهاينة نحو 400 قرية فلسطينية من أصل 585 قرية كانت قائمة في المنطقة المحتلة، وارتكبوا 34 مجزرة، خلال حرب 1948، بمدنيين فلسطينيين في أثناء عملية التهجير، وكان من أشهرها مذبحه دير ياسين في 9/4/1948 التي اعترف الصهاينة أنفسهم بقتلهم وذبحهم لـ 254 رجلاً وامرأة وطفلاً. أما بالنسبة لما تبقى من فلسطين فقد قام الأردن بضم الضفة الغربية رسمياً إليه (5,876 كم²) كما وضعت مصر قطاع غزة (363 كم²) تحت إدارتها.

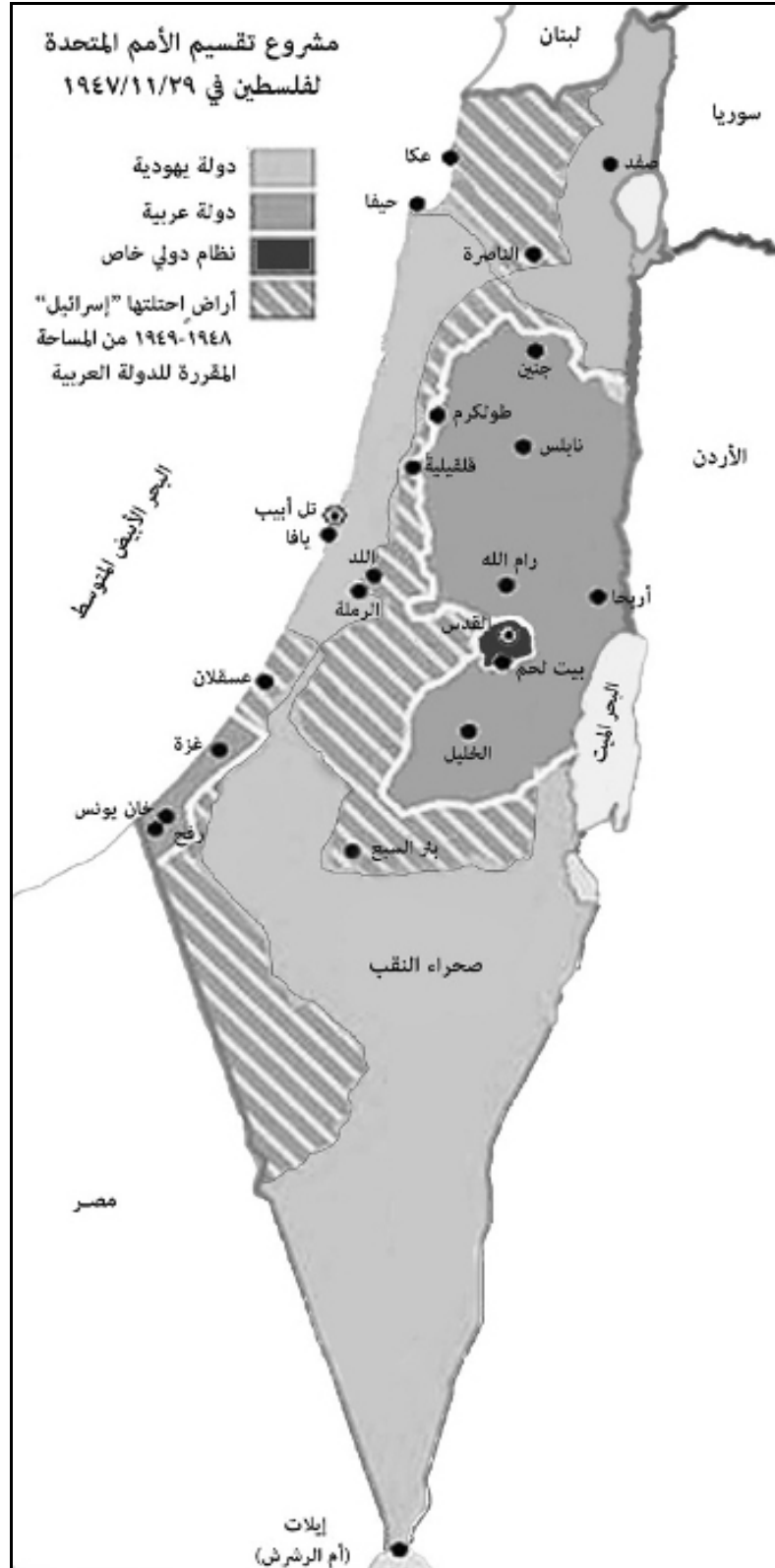
وقد وافقت الأمم المتحدة على دخول الكيان الصهيوني "إسرائيل" في عضويتها، شرط السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم، وهو ما لم يفعله الكيان الصهيوني مطلقاً. والكيان الصهيوني هو كيان قائم على الظلم، وعلى أسس عنصرية ودينية، وهو كيان لم يحدد حدوده وليس له دستور مكتوب، وهو بذلك يخالف أبرز مواصفات الدولة الحضارية الحديثة.

لقد مزقت حرب 1948 النسيج الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني، الذي وجد نفسه مشرداً في العراء، بعد أن استقر في بلاده طوال أربع آلاف وخمسمئة سنة ماضية. ويعترف موشيه ديان Moshe Dayan الذي تولى مناصب رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية، وكان عالماً بالآثار، أنه "ليست هناك قرية يهودية واحدة في هذه البلاد لم يتم بناؤها فوق موقع لقرية عربية".

أما من الناحية الفلسطينية، فقد كانت الهيئة العربية العليا قد قررت إنشاء حكومة فلسطينية لملء الفراغ الناتج عن انسحاب بريطانيا من فلسطين، وسعت لإقناع الحكومات العربية بذلك خلال أشهر آذار/ مارس، ونيسان/ أبريل، والنصف الأول من أيار/ مايو 1948، ولكن دون جدوى. وفي 1948/9/23 قامت الهيئة بإعلان "حكومة عموم فلسطين" في غزة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. وقد أقرت الحكومات العربية (ما عدا الأردن) ذلك واعترفت بالحكومة. وتأكيداً لشرعيتها، قامت حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا بالدعوة إلى مجلس وطني فلسطيني في غزة في 1948/10/1 برئاسة الحاج أمين. وقد أعلن المؤتمر استقلال فلسطين، وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة، بحدودها الدولية المتعارف عليها في أثناء الاحتلال البريطاني. ومنح المجلس الثقة لحكومة عموم فلسطين المكونة من عشرة وزراء برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي.

وعندما حاولت حكومة عموم فلسطين ممارسة صلاحياتها في قطاع غزة، تدخلت السلطات المصرية، فنقلت الحاج أمين الحسيني بالقوة إلى القاهرة، وأجبرت عدداً من أعضاء المجلس الوطني على مغادرة غزة إلى القاهرة. ثم ما لبثت أن أكرهت رئيس وأعضاء حكومة عموم فلسطين على الانتقال إلى مصر. ورفضت الحكومات العربية الاعتراف بالجوازات التي أصدرتها حكومة عموم فلسطين، كما تم حلّ وإنهاء قوات الجهاد المقدس التابعة للهيئة العربية العليا، وقامت السلطات المصرية بتعيين حاكم إداري على "المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية"، أي قطاع غزة.

خريطة رقم (7): مشروع تقسيم الأمم المتحدة لفلسطين في 1947/11/29



تاسعاً: ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين:

ومنذ سنة 1948 دخلنا فيما يعرف بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ونشير هنا لعدة نقاط:

النقطة الأولى: إن عدد اللاجئين الفلسطينيين هو أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة إلى شعبهم، فإذا قلنا أننا أمام 800 ألف لاجئ من أصل مليون وأربعمئة ألف فنحن هنا أمام نسبة تصل إلى نحو 57% من أبناء الشعب الفلسطيني. فنحن إذاً أمام أكبر حالة تشريد لشعب من أرضه في العالم مقارنة بما حدث في أفغانستان والبوسنة أو أي بلد حدث فيها حالة تهجير للاجئين في العالم.

النقطة الثانية: نحن أمام أطول وأكبر مشكلة للاجئين في التاريخ الحديث لم يتم حلها إلى الآن، فهذه المشكلة عمرها حوالي 65 عاماً، بينما معظم أو كل مشاكل اللاجئين قد تم حلها أو فتح المجال لحلها مثل لاجئي أفغانستان، والبوسنة، والصومال، والأرمن وغيرهم، فهؤلاء لم يعد أحد يمنعهم من العودة إلى بلادهم وممارسة كافة حقوقهم المدنية والسياسية.

النقطة الثالثة: إن هذه القضية مدعومة بإجماع دولي، بمعنى أنها ليست مجرد رغبة فلسطينية فقط، بل هناك إجماع في المؤسسات الدولية على حق العودة، وقد صدر في قضية اللاجئين الفلسطينيين عدد كبير من القرارات تفوق القرارات التي صدرت بحق أي لاجئين في العالم، حيث أعيد مثلاً التأكيد على قرار 194 بشأن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم (الأراضي المحتلة سنة 1948).

عاشراً: هل ترك الفلسطينيون أرضهم بناء على رغبتهم؟

تزعم الدعاية الصهيونية ومؤيدوها أن الفلسطينيين رحلوا عن فلسطين في أثناء حرب 1948 بناء على رغبتهم الخاصة، وبناء على حثّ الزعماء العرب لهم عبر برامج الإذاعات العربية، بينما كان الصهاينة يطالبونهم بالبقاء!! لكنهم اختاروا الرحيل، وبذلك فقدوا حقهم في أرضهم، وعليهم تحمل ما صنعت أيديهم!

من المثير للسخرية أن مناقشة القضايا البديهية، ومماحكة الحقائق تكون أحياناً أكثر صعوبة من مناقشة القضايا الصغيرة، المختلف في زاوية النظر حولها. ولو جربت أن تناقش شخصاً عنيداً يطالبك بإثبات أن الشمس هي التي تشرق كل صباح على الكرة الأرضية لعرفت مدى الصعوبة التي

ستواجهها في مثل هذه الأمور. ومن المؤلم أيضاً أن تجد من إخوانك العرب والمسلمين من التمس عليه الأمر فتأثر بالدعاية الصهيونية وجاء مجادلاً أو على الأقل متسانلاً باحثاً عن الحقيقة.

1. من ينكر أن السلوك الطبيعي للمدنيين في أثناء الحروب وخصوصاً إذا صاحبها مذابح وتطهير عرقي هو الهجرة باتجاه مناطق أكثر أمناً بانتظار انتهاء الحرب حتى يعودوا بعد ذلك إلى ديارهم؟ ألم يفعل ذلك اليهود أنفسهم؟ ألم يحدث هذا منذ وقت قريب في تيمور الشرقية وغيرها من البلدان!؟

2. إذا حدث ورحل السكان عن منطقة ما في أثناء الحرب لمصلحة يرونها، وبغض النظر عن شجعهم على ذلك، فهل يحرمهم ذلك من حقهم في العودة إلى أرضهم عند انتهاء الحرب. لماذا سمح للبوسنيين والأفغان والشيشان والتيموريين الشرقيين وغيرهم بالعودة إلى أرضهم؟ بينما لم يسمح للفلسطينيين؟ لماذا ألزم المجتمع الدولي الأنظمة الحاكمة في تلك البلدان بإعادة اللاجئين إلى أراضيهم، ولم يلزم الكيان الصهيوني بذلك؟

3. إذا كان الصهاينة فعلاً قد دعوا الفلسطينيين إلى البقاء في أرضهم، فلماذا منعهم من العودة إليها عند انتهاء الحرب؟ بعد أن لم يعد هناك خطر يذكر من هؤلاء المدنيين؟ لماذا صادروا الأراضي الفلسطينية وأحلوا مكانهم مستوطنين يهود من نحو تسعين بلداً من بلدان العالم؟ وباختصار لماذا لم يثبتوا حسن نواياهم إن كان لديهم أي نوايا حسنة!؟

4. يدعي اليهود الصهاينة أن الفلسطينيين تركوا فلسطين بناء على رغبتهم الخاصة!! فهل تطوعوا فعلاً بسؤال الفلسطينيين عن حقيقة رغبتهم؟ ولماذا يتحدثون باسمهم ورغماً عنهم؟ وهل لديهم الاستعداد لفتح الباب لعودة الفلسطينيين إلى أرضهم؟ إذا ثبت أنهم تركوها كارهين، ومستعدين للعودة إليها راغبين؟ ألم تكفهم عشرات من البيانات والتصريحات والاستفتاءات؟ وأكثر من خمسين سنة في المخيمات رافضين للتوطين في أي مكان غير فلسطين؟ والثورات والانتفاضات؟ وعشرات من قرارات الأمم المتحدة التي استصدروها... .

5. إذا كان اليهود يدعون لأنفسهم حق العودة إلى فلسطين بعد ألفي عام من تركها! فلماذا يحرمون أبناء فلسطين من حق العودة إلى أرضهم بعد أشهر فقط أو سنوات من تركها!؟ وإذا كان اليهود أنفسهم لم يظهروا نوايا جادة، ولم يقوموا بأي برامج عملية للعودة إلى فلسطين طوال 1,800 سنة

وعلى مدى عشرات الأجيال، فهذا يعني وفق المنطق نفسه أن اليهود قد فقدوا حقهم في العودة منذ أمد طويل.

وعلى أيّ حال، فإن حقائق الواقع وأدلة التاريخ واعترافات اليهود أنفسهم تكذب ادعاءاتهم ومحاولات تزييفهم للتاريخ. فلا الفلسطينيون خرجوا وفق رغبتهم، ولا الزعماء العرب أمروهم بالخروج، ولا الزعماء الصهاينة خططوا لإبقائهم والتعايش معهم.

ففي سنة 1961 أمضى الصحفي الإيرلندي أيرسكين تشايلدرز عدة أشهر يتقصى أسباب خروج الفلسطينيين وطالب الزعماء الصهاينة بدليل واحد يثبت مزاعمهم لكنهم عجزوا، ولم يجد ما يثبت أن الإذاعات العربية حضت العرب على الخروج، ولجأ تشايلدرز إلى محطات الإذاعة البريطانية والأمريكية لتفحص تسجيلات البث الإذاعي التي سجلت طوال سنة 1948 وانتهى إلى القول: "ليس هناك أمر أو نداء أو اقتراح واحد يمكن أن تكون قد بثته أيّ إذاعة عربية داخل أو خارج فلسطين خلال 1948 يتعلق بتشجيع الفلسطينيين على الرحيل. بل على العكس من ذلك تمّ التقاط تسجيلات متكررة لنداءات وأوامر موجهة من إذاعات عربية إلى الفلسطينيين تطلب منهم البقاء في فلسطين". ووجد تشايلدرز أدلة واضحة على أن الإذاعة الإسرائيلية كانت تبث برامج بالعربية لحث الفلسطينيين على الرحيل.

ولم تصدر اللجنة العربية العليا أوامرها للفلسطينيين بالنزوح "لإفساح المجال للجيش العربية"، كما تروج الدعاية الصهيونية، بل على العكس فهناك أكثر من رسالة رسمية صادرة عن اللجنة، وإحداها مؤرخة في 1948/3/8 تطلب من الحكومات العربية التعاون لمنع نزوح الفلسطينيين.

أما الحقيقة التي يجب تثبيتها فإن النوايا الصهيونية منذ مرحلة مبكرة كانت تركز على فكرة الدولة اليهودية، والتخلص من القوميات الأخرى من مناطقها، ومنذ البداية كتب ثيودور هرتزل T. Herzl - مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية وأول رئيس لها- في مذكراته: "يجب أن تتم عمليتي طرد الفلسطينيين والتخلص منهم بحذر وسرية بالغة"، ونقل عن زعيم الحركة الصهيونية في فلسطين ديفيد بن غوريون سنة 1937 قوله "إن اليهود يجب أن يطردوا العرب ويحلوا محلهم".

أما يوسف ويتز Yosef Weitz الإداري المسئول عن الاستيطان الصهيوني سنة 1940 فقد كتب يقول: "يجب أن يكون واضحاً في أذهاننا أنه ليس هناك مجال لأن يعيش الشعبان معاً في هذا البلد،

لذا فإن الحل الوحيد يكمن في أن تكون فلسطين خالية من العرب، وليس هناك من طريقة لتنفيذ هذا المخطط سوى طردهم جميعاً إلى الدول المجاورة".

وقد اعترف الصهاينة -فيما بعد- أنهم نفذوا خطة كبيرة سموها "خطة داليت" لتهجير الفلسطينيين من أرضهم، وتبعاً لما ورد في التاريخ الصهيوني الرسمي فإن القرى الفلسطينية التي قاومت هذه الخطة يجب تدميرها وطرد سكانها خارج حدود "الدولة اليهودية"، وتمّ تبني السياسة نفسها مع المدن الفلسطينية. وكتب إسحاق رابين الذي كان أحد القيادات العسكرية اليهودية لحرب 1948 (وأصبح رئيساً للوزراء فيما بعد) أقوالاً تمكنت صحيفة نيويورك تايمز من نشرها في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1979 "مَشِيناً إلى الخارج بمرافقة بن غوريون، وأعاد آلون سؤاله: ما الذي سنفعله بالسكان الفلسطينيين؟ فأجابه بن غوريون بحركة من يده: اطردهم"، وكشف باحث يهودي يدعى بيني موريس عن وثيقة مؤرخة في 30 حزيران/ يونيو 1948، أعدها قسم الاستخبارات اليهودية المباشرة في الجيش الإسرائيلي، يوضح فيها أن الرحيل الجماعي للفلسطينيين كان بسبب العمليات العدائية اليهودية المباشرة على التجمعات العربية، وانعكاسات هذه العمليات على التجمعات العربية الأخرى، وبسبب ما قامت به المجموعات الصهيونية الإرهابية الأخرى مثل عصابة الأرغون التابعة لمناحيم بيغن. وتذكر الوثيقة بأنه "مما لا شكّ فيه أن العمليات العدائية التي قامت بها عصابة الهاغاناه كانت السبب الرئيسي في رحيل الفلسطينيين"، وتعترف الوثيقة بأن المؤسسات والإذاعات العربية حاولت مجابهة ترحيل الفلسطينيين والحد منها.

وكتب ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني في يومياته 18 تموز/ يوليو 1948: "يجب أن نعمل أيّ شيء من أجل ضمان أنهم (اللاجئون الفلسطينيون) لن يعودوا مرة أخرى".

ومن جهة أخرى فقد استخدمت القوات الصهيونية أسلوب المجازر البشعة لإثارة الرعب والفرع وتهجير السكان، وارتكبت حوالي 34 مجزرة خلال حرب 1948 بمدنيين فلسطينيين في أثناء عمليات التهجير، وكان من أشهرها مذبحة دير ياسين التي اعترفت القوات الصهيونية فيها بمقتل 254 من الرجال والنساء والأطفال.

وبعد، فإنه مما لا شكّ فيه أن خروج الفلسطينيين من أرضهم كان عملية مبيتة ومخطط لها، وتمّ تنفيذها بموافقة وإشراف أعلى مستويات القيادة الصهيونية.

القسم الثاني

اللاجئون الفلسطينيون (نظرة عامة)³

أولاً: تعريف اللاجئ الفلسطيني:

1. **اللاجئ الفلسطيني:** "هو كل فلسطيني طرد من محل إقامته الطبيعي في فلسطين سنة 1948 وما بعدها، أو أُخرج منها، أو خَرَج، لأي سبب كان، ولم يسمح له الكيان الصهيوني بالعودة إلى موطنه الأصلي السابق. ويبقى هذا اللاجئ محتقظاً بصفة اللجوء إلى أن يعود هو أو نسله إلى موطنه الأصلي، مهما طال أمد اللجوء من الأجيال".

وهذا يعني أي إنسان أُخرج من داره يعد لاجئاً، وهذا ينطبق على الفلسطينيين الذين أُخرجوا بعد حرب 1948 وحرب 1967، وينطبق على جميع الفلسطينيين بين هذين التاريخين، أو بعد هذا التاريخ، لأن قسماً من الفلسطينيين أبعدهوا عن أرضهم بعد حرب 1967.

2. اتفاقية اللاجئين عام 1951 التي تحدثت عن اللاجئ بأنه:

كل شخص يوجد، نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من كانون الثاني/يناير 1951، وذلك بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى دينه أو عرقه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، خارج البلد الذي يحمل جنسيته، ولا يستطيع العودة، أو لا يرغب بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته؛ أو كل شخص لا يتمتع بجنسيته، ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة بسبب تلك الظروف، ولا يستطيع أو لا يرغب، نتيجة لهذا التخوف في العودة إلى تلك الدولة.

³ اعتمد هذا القسم بشكل أساس على عدد من المصادر والمراجع أهمها:

- مي صبحي الخنساء، **العودة حق** (بيروت: باحث للدراسات، 2004).
- محسن محمد صالح، **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2003).
- موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر: <http://www.pcbs.gov.ps/default.aspx>
- موقع مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، انظر: http://www1.cbs.gov.il/reader/cw_usr_view_folder?ID=141

وهذه الاتفاقية وضعت أساساً للمنطقة الأوروبية، نتيجة وجود حوالي ثمانية ملايين لاجئ بسبب الحرب العالمية الثانية، فكانت الاتفاقية لطمانتهم ولحل مشاكلهم، ولم تتطرق إلى موضوع التهجير والإبادة والمجازر الجماعية. وتم فعلياً تجاوز البعد الزمني لهذه الاتفاقية في البروتوكول الخاص باللاجئين الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1967.

3. اتفاقية جنيف في 1949/8/12 وتتص أن اللاجئين هو "كل إنسان يخشى جدياً من اضطهاده أو تعذيبه بسبب دينه أو جنسيته أو جنسه، ووجد خارج بلاده قبل 1951/1/10، بسبب أحداث وقعت في البلاد التي يحمل جنسيتها".

4. اللاجئين في الاتفاقيات الإقليمية:

تعرف المنظمات الإقليمية اللاجئين بشكل أكثر شمولاً، فقد جاء في المادتين الأولى والثانية من القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الإفريقية ضمن معاهدة 1969/9/10، أن لفظ لاجئ يطلق على "أي إنسان اضطر إلى مغادرة مسكنه الوطني واللجوء إلى مكان آخر خارج مسكنه الأصلي أو الوطني، وذلك بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية، أو بسبب حوادث تخل إخلالاً خطراً بالنظام العام". في حين ركز ميثاق أوروبا في تعريفه على أولئك الذين لا يستطيعون ولا يودون لأسباب شتى، العودة إلى وطنهم الأصلي.

كما قدمت الموائيق الأوروبية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بخصوص اللاجئين وصفاً أكثر دقة وشمولية لمفهوم اللاجئين، عما سواها من الاتفاقيات آنفة الذكر والمعاهدات الإقليمية، فنص القرار 14 لسنة 1967، على حقّ اللجوء للأفراد المعرضين لخطر الاضطهاد والتعسف، وأشار الاتفاق الأوروبي سنة 1980 إلى تحمّل تبعات اللجوء. وألّزمت معاهدة "دبلن" لسنة 1990 أي دولة عضو في الاتحاد، أن تكون مسؤولة عن النظر في طلب حقّ اللجوء، عندما يرغب الشخص بذلك، إلى دولة أو أكثر من دول الاتحاد الأوروبي.

5. اللاجئين الفلسطينيون حسب تعريف الميثاق الوطني الفلسطيني:

يقدم الميثاق القومي الفلسطيني، الصادر عن الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني (المؤتمر الوطني الأول)، المنعقد في القدس ما بين 5/28 و1964/6/2، في المادة الخامسة منه، تعريفاً يتفق

حرفياً مع التعريف الوارد في الميثاق الوطني الفلسطيني (مادة 5) الصادر عن المجلس الوطني في الدورة الرابعة في القاهرة ما بين 1968/7/10 و 1968/7/17، والذي ينص على ما يلي:

اللاجئون الفلسطينيون هم "المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين عام 1947، سواء من أخرج منها أم من بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني".

6. تعريف الأونروا للاجئين الفلسطينيين:

وكالة الأونروا عرفت اللاجئين بأنه: كل شخص كان مسكنه العادي في فلسطين مدة عامين سبقا نزاع عام 1948، والذي خسر نتيجته منزله ووسائل عيشه، ولجأ عام 1948 إلى أحد البلدان التي تقدم الأونروا فيها خدماتها، وينسحب هذا التعريف وأهلية تلقي المساعدة من الأونروا على أولاده وأحفاده "ذرياتهم"، وأن يكون مسجلاً في مناطق عمليات الأونروا الخمس: سورية - الأردن - الضفة الغربية - قطاع غزة - لبنان.

ملاحظات حول تعريف الأونروا:

أ. يشترط هذا التعريف أن يكون الشخص مسجلاً في أحد مناطق عمل الأونروا الخمس ليُعدَّ لاجئاً فلسطينياً، ويقصر الأمر على هذه المناطق وبالتالي يحرم اللاجئين الفلسطينيين الموجودون في العراق ودول الخليج وأوروبا وغيرها من دول العالم من اعتبارهم لاجئين.

ب. الذي لم يسجل نفسه لدى الأونروا بأنه لاجئ منذ عام 1948 وحتى لو كان مقيماً في أماكن عمل الأونروا لا يعد لاجئاً بالنسبة للأونروا.

ج. لا يتعامل التعريف مع اللاجئين داخل فلسطين المحتلة سنة 1948.

د. يستثني من كان خارج الوطن قبل الحرب، ومن اضطروا للجوء بعد سنة 1952، وهي السنة التي تحدها الأونروا كآخر سنة للجوء. كما يستثني اللاجئين الفلسطينيين الذين لجؤوا بعد حرب 1967؛ حيث إنه في حرب 1967 تمّ تهجير لحوالي 330 ألف فلسطيني من أرضهم، كما أن هناك لاجئون اضطروا للخروج من فلسطين تحت ظروف مختلفة (غير الحرب) ومنعوا من العودة.

وبالتالي يجب الانتباه إلى أن إحصاءات الأونروا بخصوص اللاجئين غير صحيحة. ولا يمكن التعامل مع أرقام الأونروا كأرقام حقيقية تعبر عن أعداد اللاجئين سنة 1948 (باستثناء حالة سورية

ولبنان إلى حدّ ما)، فهي فقط تعبر عن أرقام من سجلوا أنفسهم ويمكن أن يتلقوا مساعدات وخدمات من الأونروا وليس كل اللاجئين الفلسطينيين.

7. ملاحظات حول التحديد الجغرافي للاجئين الفلسطينيين:

أ. اللاجئين الفلسطينيين ليسوا هم جميع الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين فقط، إذ إن هناك لاجئين فلسطينيين مقيمين داخل فلسطين.

ب. ليس كل اللاجئين الفلسطينيين هم اللاجئين الذين هُجروا وأُخرجوا من بيوتهم سنة 1948، لأن هناك لاجئين هُجروا وأُخرجوا من بيوتهم سنة 1967، أو خرجوا لأسباب مختلفة ومنعوا من العودة.

ج. ليس اللاجئين الفلسطينيون فقط هم اللاجئين الذين يعيشون في الضفة والقطاع وخارج فلسطين، وإنما هناك لاجئون فلسطينيون يقيمون داخل فلسطين المحتلة 1948.

د. الشعب الفلسطيني خارج فلسطين هو عبارة عن مزيج بين لاجئي فلسطين 1948 و 1967؛ وليس فقط من لاجئي 1948.

ملاحظة: مصطلح نازح أطلق على الذين أُخرجوا أو خرجوا من أرض فلسطين المحتلة سنة 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة)؛ لكن هذا المصطلح لا ينفي كونهم لاجئين، فالجميع لاجئون هجروا من ديارهم وحرّموا من حقوقهم.

ثانياً: اللاجئين الفلسطينيون في القرارات الدولية:

1. القرار 194 بوجوب السماح بالعودة للاجئين الفلسطينيين:

تبنيّ الوفد البريطاني في الجمعية العامة للأمم المتحدة اقتراح الكونت برنادوت بشأن "اللاجئين". في 1948/12/11، وبعد التصويت (مع 35، ضدّ 15، ممتنع 8) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 194 والذي جاء في الفقرة 11 منه بأن الجمعية العامة:

تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات بحيث يعود الشيء إلى

أصله وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة، بحيث يعوّض عن ذلك فقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

يدعو القرار إلى تطبيق حقّ العودة كجزء أساسي وأصيل من القانون الدولي، ويؤكد على وجوب السماح للراغبين من اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية، والخيار هنا يعود إلى صاحب الحق في أن يعود وليس لغيره أن يقرر نيابة عنه أو يمنعه، وإذا منع من العودة بالقوة، فهذا يعدّ عملاً عدوانياً. وقد نصّ القرار أيضاً على إقامة لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة تكون مهمتها تسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات لهم.

وهذا القرار يعني:

1. أن العودة حقّ واجب التنفيذ.
 2. تتوقف العودة على الاختيار الحر للاجئ، بمعنى أن اللاجئ حرّ ينفذ العودة متى شاء وكيف يريد.
 3. أن العودة حقّ طبيعي وليس منّة على أحد.
 4. أنه لا يجوز منع أو حجب هذا الحق عن الإنسان الفلسطيني.
 5. إن عودة الفلسطيني لوطنه عودة مواطن له كامل الحقوق المدنية والسياسية.
- وتمّ التأكيد على هذا القرار أكثر من 120 مرة، مع رفض الكيان الصهيوني تنفيذه، ولم تقم الأمم المتحدة بأي درجة من درجات الإلزام للصهاينة بتنفيذ القرار. مع العلم أن أحد شروط دخول الكيان الصهيوني في عضوية الأمم المتحدة هو تنفيذ حقّ العودة، والكيان الإسرائيلي وافق على ذلك، ولكنه عندما دخل إلى الأمم المتحدة لم ينفذه ولم يلزمه أحد بذلك.

2. قرار تشكيل الأونروا:

تشكلت في 1949/12/8 وكان هدفها مساعدة الشعب الفلسطيني لمواجهة الصعوبات التي يعانون منها في الدول التي لجؤوا إليها، وقد أخذت شكلاً إنسانياً، ولم تتبن هدفاً سياسياً أو عملياً باتجاه عودة اللاجئين للأرض.

3. الأمم المتحدة والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني:

ظلت الأمم المتحدة تتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين يحتاجون للمساعدة سنة 1969، عندما ذكرت لأول مرة في قراراتها "الحقوق الثابتة لشعب فلسطين". وفي نهاية 1970 اعترفت الأمم المتحدة لأول مرة بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره، وعدت ذلك عنصراً لا غنى عنه في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. ويُعدُّ قرار 3210 في 14/10/1974 تطوراً ذا أهمية، إذ اعتبر أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، وفي 22/11/1974 هذا القرار /3236/ يعد قراراً تاريخياً يتحدث عن "حقوق الشعب الفلسطيني" وفيه يؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين، وخصوصاً:

1. الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.
2. الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.
3. الحق في عودة اللاجئين، والمطالبة بإعادتهم.
4. الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني، وأنه أمر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين.
5. إن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.
6. حقّ الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكافة الوسائل، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ثالثاً: مفاوضات التسوية السلمية وقضية اللاجئين:

أضعفت التطورات الأخيرة في الـ 25 سنة الماضية قوة الجانب الفلسطيني نتيجة التشرّد وسوء الأداء والضغوطات المختلفة. وقد شكّل المؤتمر الـ 19 للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 1988، نقطة تحول عندما أعلنت قيادة منظمة التحرير استقلال فلسطين، لكنها في الوقت نفسه بنت ذلك على قرار التقسيم ووافقت على قرار مجلس الأمن 242، وبالتالي كان ذلك تراجعاً خطيراً. ثم حدث تنازل خطير آخر في اتفاقية أوسلو التي اعترفت بـ"إسرائيل" وبحقها في الاستيلاء على 77% من أراضي فلسطين، وبالتالي أصبح سقف المطالب الفلسطينية بفلسطين مرتبطاً بالضفة الغربية وقطاع غزة فقط.

وفي اتفاق أوسلو تمّ الاتفاق على تأجيل البحث في موضوع اللاجئين إلى مباحثات الحل النهائي. وفي مفاوضات كامب ديفيد سنة 2000، ذُكر أنه تمّ الحديث غير الرسمي على إعادة 100 ألف فلسطيني فقط من أصل أكثر من خمسة ملايين لاجئ من أبناء الـ 1948، أما لاجئو سنة 1967 فلم يكن هناك مانع من عودتهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

كانت وثيقة جنيف سنة 2003 مؤشراً خطيراً في اتجاه حلّ قضية اللاجئين، وتُعدّ من أخطر الوثائق لأن الذين وقعوا عليها هم عدد من القيادات الفلسطينية الذين كانوا قريبين من صانع القرار الفلسطيني سواء كان أبو عمار أم محمود عباس (أمثال ياسر عبد ربه، وهشام عبد الرزاق، ونبيل قسيس، ورائد العمري، وقدورة فارس، ومحمد الحوراني، وزهير مناصرة...)؛ والذين بموجبها يوافقون على التنازل عن حقّ العودة، ويربطونه بموافقة "إسرائيل" على عودة بعض اللاجئين، على أساس لمّ الشمل. وكان ذلك بمثابة إشعار للكيان الصهيوني أنه لاحقاً بإمكاننا التنازل عن حقّ العودة.

وحتى الآن من الناحية الرسمية فإن المبادرة العربية والموقف الفلسطيني الرسمي يتحدثان عن حقّ العودة للاجئين؛ ولكن في الغرف المغلقة هناك مخاوف أنه من أجل إقامة الدولة الفلسطينية، فمن الممكن أن يتم التنازل عن حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم كما حدث في وثيقة جنيف.

رابعاً: اللاجئون الفلسطينيون (قراءة إحصائية عامة):

1. الفلسطينيون في العالم:

مع نهاية سنة 2012 وبداية سنة 2013 بلغ عدد الفلسطينيين نحو 11 مليون و555 ألف نسمة، يقيم نحو 5 ملايين و755 ألف نسمة خارج فلسطين بنسبة 49.8%، بينما يقيم في فلسطين التاريخية نحو 5 ملايين و800 ألف نسمة أي ما نسبته 50.2%. وهذه الإحصائيات دقيقة إلى حدّ كبير في داخل فلسطين، لكنها أرقام تقديرية في خارج فلسطين مبنية على مجموعة من المعطيات والمؤشرات الإحصائية.

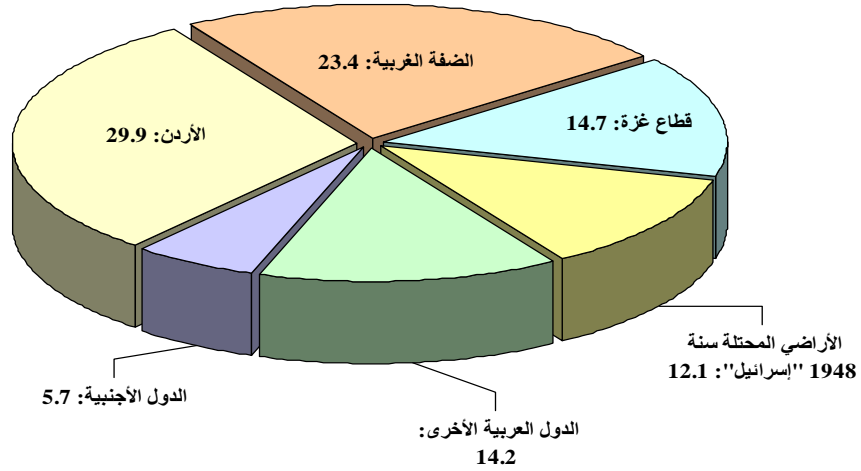
جدول رقم (3): عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2012

النسبة المئوية (%)	العدد (بالآلاف نسمة)	مكان الإقامة
23.4	2,700	الضفة الغربية
14.7	1,700	قطاع غزة
12.1	1,400	الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"*
29.9	** 3,458	الأردن
14.2	1,642	الدول العربية الأخرى
5.7	655	الدول الأجنبية
100	11,555	المجموع الكلي

* بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948، فهي لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين.

** بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديرهم بالاعتماد على إحصاء نهاية سنة 2011، وعلى تقديرات الباحث، وذلك بالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية سنة 2011، والتي تقدر بـ 2.2%.

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2012 (%)



2. اللاجئون الفلسطينيون:

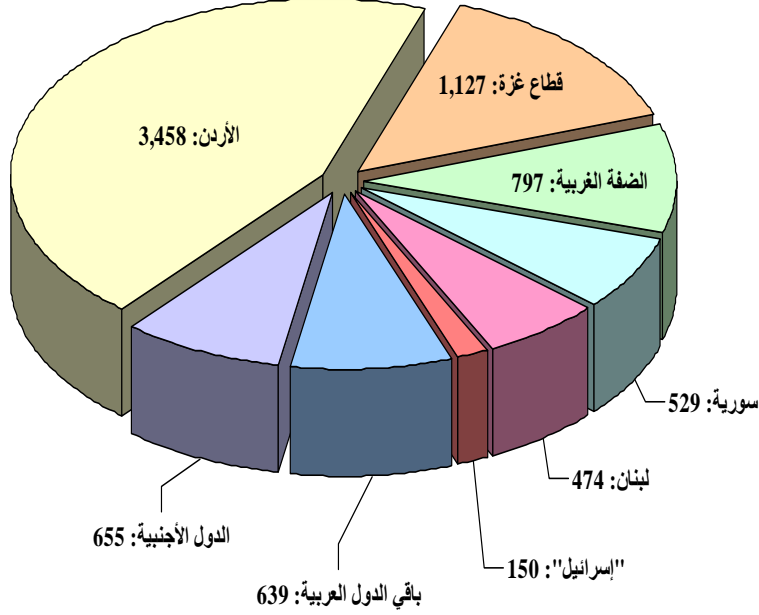
إذا ما تم احتساب الفلسطينيين المقيمين في الخارج مع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين داخل فلسطين فإن العدد يبلغ 7 ملايين و829 ألف نسمة مع نهاية سنة 2012، يقيم 26.5% منهم في فلسطين التاريخية، بينما يقيم 73.5% خارج فلسطين.

ونلاحظ من هذا المجموع أن نحو 67.8% من شعب فلسطين هم في حالة لجوء. وهي أكبر نسبة في الكرة الأرضية لشعب في حالة لجوء.

جدول رقم (4): أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات نهاية سنة 2012

النسبة المئوية (%)	العدد (بالألف نسمة)	البلد
10.2	797	الضفة الغربية
14.4	1,127	قطاع غزة
1.9	150	فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"
44.1	3,458	الأردن
6	474	لبنان
6.8	529	سورية
8.2	639	باقي الدول العربية
8.4	655	الدول الأجنبية
100	7,829	المجموع

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات نهاية سنة 2012



3. اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تظهر المؤشرات الإحصائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله في نهاية سنة 2012، بأن هناك نحو مليون و 924 ألف لاجئ من أصل أربعة ملايين و 357 ألف فلسطيني يقيمون في الضفة والقطاع، وهم يشكلون 44.2% من السكان. كما أنهم يشكلون 67.4% من سكان قطاع غزة، و 29.7% من سكان الضفة الغربية. ويلاحظ أن ثمة اختلافاً بين إحصائيات الجهاز المركزي وبين إحصائيات الأونروا (كما سنرى) فيما يتعلق باللاجئين في الضفة والقطاع. ولعل ذلك يعود إلى أن أعداداً من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا قد انتقلوا للإقامة في الخارج...

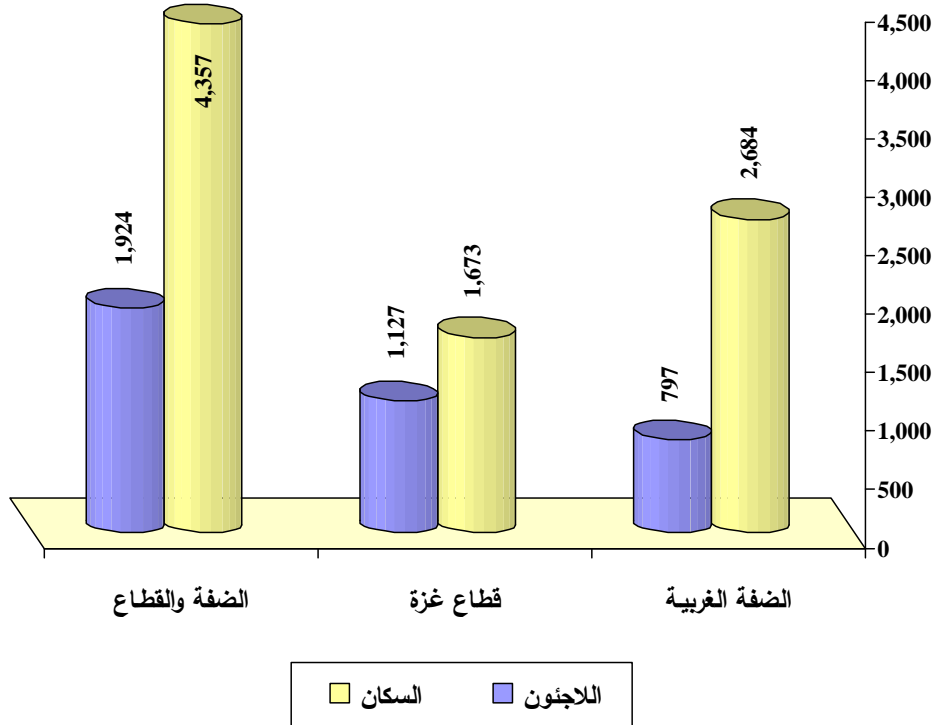
جدول رقم (5): مقارنة بين مجموع السكان واللاجئين الفلسطينيين

في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية سنة 2012

اللاجئون		السكان		مكان الإقامة
النسبة المئوية (%)	العدد (بالألف نسمة)	النسبة المئوية (%)	العدد (بالألف نسمة)	
29.7	797	61.6	2,684	الضفة الغربية
67.4	1,127	38.4	1,673	قطاع غزة
44.2	1,924	100	4,357	الضفة والقطاع

مقارنة بين مجموع السكان واللاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع

نهاية سنة 2012 (بالألف نسمة)



4. اللاجئون الفلسطينيون حسب سجلات الأونروا:

تظهر سجلات الأونروا أن عدد اللاجئين المسجلين لديها في مطلع سنة 2013 بلغ 4 ملايين و920 ألف شخص. وهو إحصاء كما أشرنا سابقاً، لا يمثل جميع اللاجئين الفلسطينيين. وقد أضافت الأونروا حديثاً بند "أشخاص مسجلون آخرون" وقد عرفتهم بأنهم أولئك الذين يشملون المستحقين لتلقي خدماتها، دون أن توضح معنى ذلك على موقعها الإلكتروني بدقة. وقد يشمل ذلك المستفيدين ممن لا ينطبق عليهم تعريف الوكالة للاجئ الفلسطيني، وهو تعريف قاصر لا يغطي كافة فئات اللاجئين.

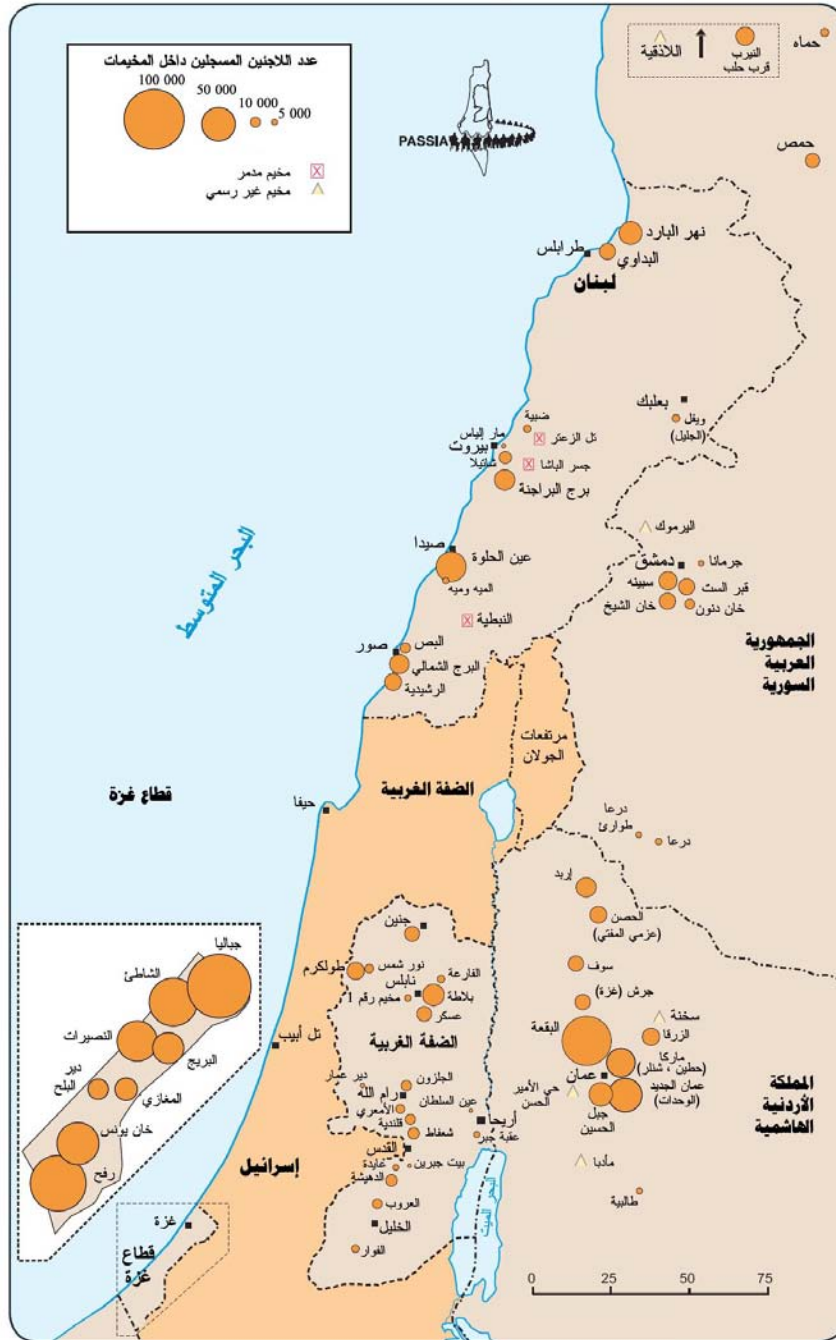
ويلاحظ أن العدد الأكبر للاجئين المسجلين لدى الأونروا موجود في الأردن يليه قطاع غزة ثم الضفة الغربية ثم سورية ثم لبنان.

وتجدر الإشارة إلى الحالة القاسية وانعدام الأمن، التي وجد اللاجئون الفلسطينيون في سورية أنفسهم فيها، منذ اندلاع الحراك الشعبي والثورة في النصف الأول من سنة 2011. وهو ما أدى إلى هجرة أكثر من نصف الفلسطينيين في داخل سورية نفسها، كما غادر نحو ستين ألفاً منهم إلى الخارج وخصوصاً لبنان.

كما تجدر الإشارة إلى أن الكثير من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قد غادروها إلى بلدان الخليج أو أوروبا الغربية مع احتفاظهم ببطاقات الأونروا وبقاء أسمائهم في سجلاتها؛ حيث تشير العديد من الدراسات والتقديرات إلى أن العدد الفعلي للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان هو حوالي 300 ألف لاجئ.

وحسبما يوضح الجدول رقم (7) فإن عدد مخيمات اللاجئين الرسمية التي ترعاها الأونروا يبلغ 58 مخيماً، منها 19 في الضفة، وثمانية في غزة، وعشرة في الأردن، وتسعة في سورية، و12 في لبنان. واللاجئون المسجلون لا يسكن سوى 28.9% منهم في المخيمات؛ وأعلى نسبة للإقامة في المخيمات هي في لبنان بنسبة 50.3%، وأدناها في الأردن بنسبة 17.5%.

خريطة رقم (8): مناطق عمل الأونروا الخمسة



ملاحظة: يقع مخيما النيرب واللاذقية إلى الشمال من الرسم المبين في الخريطة.

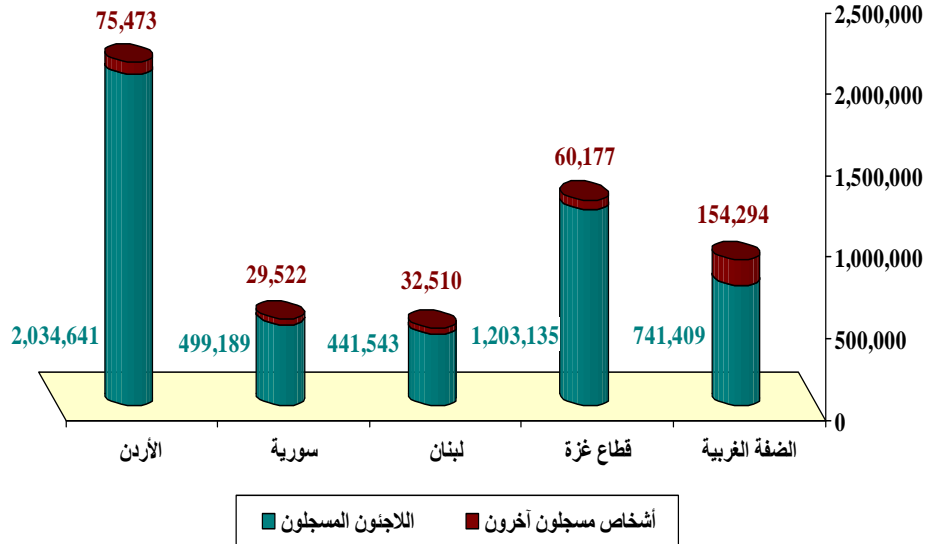
هذه الخريطة معدلة عن المصدر الأصلي في:

Site of the Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs
(PASSIA), <http://www.passia.org/>

جدول رقم (6): عدد الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا في 2013/1/1

المنطقة	اللاجئون المسجلون	أشخاص مسجلون آخرون	مجموع الأشخاص المسجلين
الضفة الغربية	741,409	154,294	895,703
قطاع غزة	1,203,135	60,177	1,263,312
لبنان	441,543	32,510	474,053
سورية	499,189	29,522	528,711
الأردن	2,034,641	75,473	2,110,114
المجموع	4,919,917	351,976	5,271,893

الفلسطينيون المسجلون في سجلات الأونروا في 2013/1/1

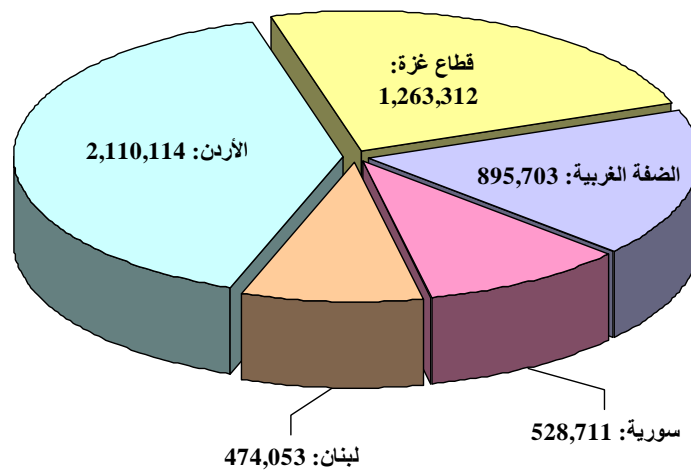


جدول رقم (7): عدد اللاجئين الفلسطينيين من الأفراد والمواليد والعائلات المسجلين في

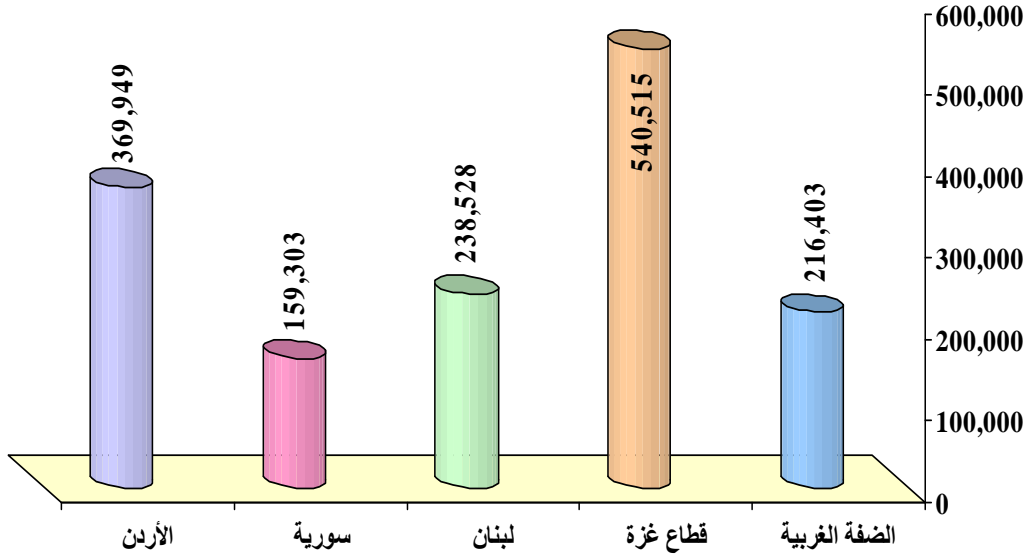
الأونروا حسب المنطقة في 2013/1/1

المنطقة	عدد الأفراد الكلي في 2013/1/1	متوسط حجم العائلة (2009/9/30)	عدد المخيمات	عدد الأفراد في المخيمات في 2013/1/1	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات في 2013/1/1 (%)
الضفة الغربية	895,703	3.79	19	216,403	24.2
قطاع غزة	1,263,312	4.43	8	540,515	42.8
لبنان	474,053	3.73	12	238,528	50.3
سورية	528,711	3.99	9	159,303	30.1
الأردن	2,110,114	4.87	10	369,949	17.5
المجموع	5,271,893	4.35	58	1,524,698	28.9

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة في 2013/1/1



عدد الأفراد المقيمين في المخيمات والمسجلين في الأونروا حسب المنطقة في 2013/1/1



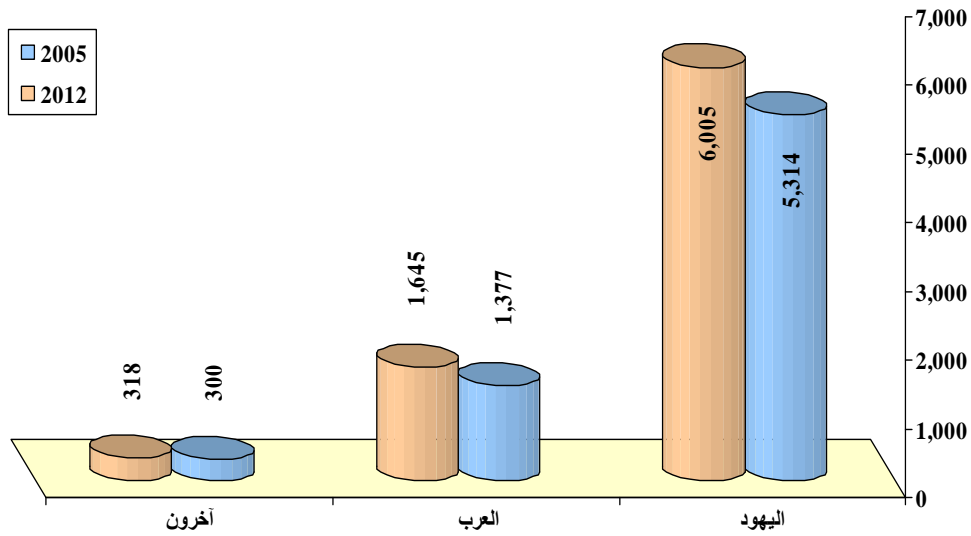
5. الاتجاهات السكانية بين الفلسطينيين واليهود في فلسطين المحتلة:

تشير الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية إلى أن عدد اليهود في فلسطين المحتلة بلغ في نهاية سنة 2012 حوالي ستة ملايين يهودي مقابل مليون و645 ألف فلسطيني يقيمون في فلسطين المحتلة سنة 1948. غير أن الكيان الصهيوني يضم سكان شرقي القدس والجولان إلى أعداد سكان الكيان، على أساس قيامه بضم هذه المناطق رسمياً، مع العلم أنه لا توجد دولة في العالم تعترف بهذا الضم بما في ذلك الولايات المتحدة. وإذا ما حذف من إجمالي السكان أعداد أبناء شرقي القدس والجولان فسيتبقى نحو مليون و400 ألف فلسطيني هم سكان ما يعرف بفلسطيني 1948 (من أصل 7 مليون و723 ألف)؛ وبالتالي تصبح نسبتهم نحو 18.1% من السكان.

جدول رقم (8): أعداد السكان في "إسرائيل" 2005-2012

السنة	إجمالي	اليهود		العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)		آخرون	
		العدد (بالآلاف نسمة)	النسبة	العدد (بالآلاف نسمة)	النسبة	العدد (بالآلاف نسمة)	النسبة
2005	6,991	5,314	76	1,377	19.7	300	4.3
2006	7,117	5,393	75.8	1,413	19.9	310	4.4
2007	7,244	5,478	75.6	1,450	20	315	4.3
2008	7,412	5,603	75.6	1,499	20.2	311	4.2
2009	7,552	5,704	75.5	1,536	20.3	313	4.1
2010	7,695	5,803	75.4	1,574	20.5	318	4.1
2011	7,837	5,908	75.4	1,611	20.6	318	4.1
2012	7,968	6,005	75.4	1,645	20.6	319	4

أعداد السكان في "إسرائيل" 2005-2012



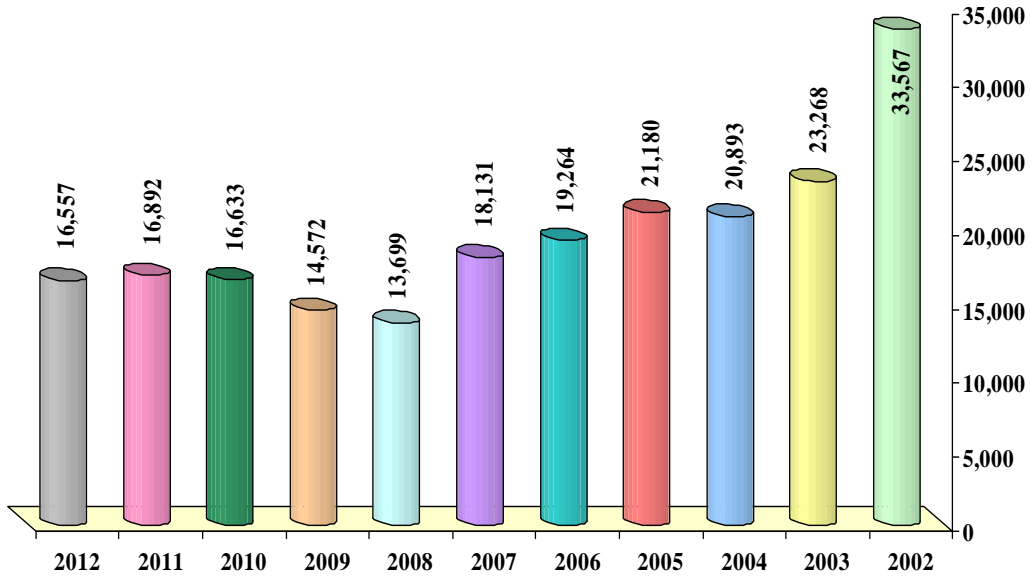
وخلال 52 عاماً من إنشائه (1948-2000) تمكن الكيان الصهيوني من استقدام نحو مليونين و900 ألف مهاجر يهودي. وكان هناك موجات كبرى للهجرة اليهودية بعد حرب 1948 مباشرة، وكذلك بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار منظومة الدول الاشتراكية في شرقي أوروبا. غير أن مخزون الهجرة اليهودية بدأ بالنضوب في السنوات الماضية؛ وأخذت أعداد المهاجرين في التناقص وتراوح معدلها السنوي في الفترة 2003-2012 بين نحو 23 ألفاً و15 ألفاً. كما تشير بعض المصادر إلى ارتفاع معدل الهجرة اليهودية السلبية من "إسرائيل" نفسها إلى الخارج بنحو عشرة آلاف شخص سنوياً، وأن عدد الخارجين تجاوز عدد القادمين في سنة 2011، حسبما أشارت صحيفة السفير اللبنانية في 9/1/2012 نقلاً عن صحيفة معاريف الإسرائيلية. وتشير مصادر وزارة الاستيعاب الإسرائيلية ومكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إلى أن نحو 700 ألف إسرائيلي يعيشون في الواقع خارج الكيان الإسرائيلي مع نهاية سنة 2008.

جدول رقم (9): أعداد اليهود المهاجرين إلى "إسرائيل" 1990-2012

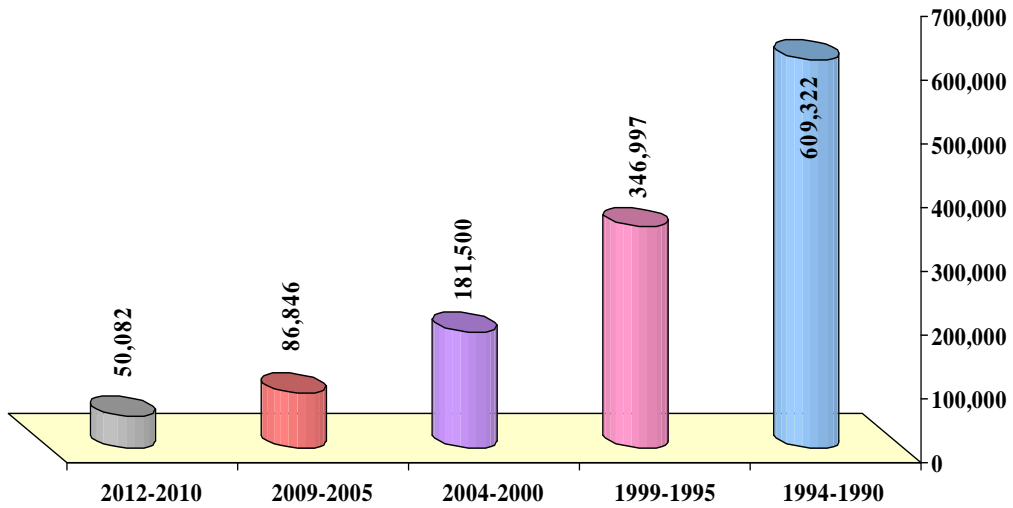
السنة	1994-1990	1999-1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
العدد	609,322	346,997	60,192	43,580	33,567	23,268	20,893	21,180

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع الكلي
العدد	19,264	18,131	13,699	14,572	16,633	16,892	16,557	1,274,747

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 2002-2012



أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990-2012

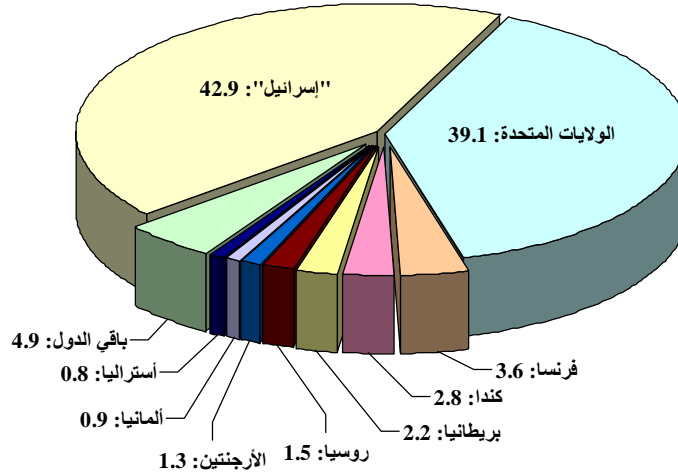


تشير مصادر يهودية وصهيونية إلى أن عدد اليهود في العالم يبلغ نحو 13.5 مليون نسمة، ويبين الجدول التالي أن 82% من يهود العالم يقيمون في الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية. ومن الجدير بالذكر أن أعداد اليهود في العالم لم تشهد تزايداً منذ أكثر من أربعين عاماً؛ حيث يعاني اليهود من انخفاض نسبة المواليد، ومن التفكك الأسري، ومن الذوبان في المجتمعات التي يعيشون بينها خارج الكيان الإسرائيلي، ومن انتشار قيم المنفعة واللذة... وغيرها من القيم المرتبطة بالحضارة الغربية.

جدول رقم (10): أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2010

البلد	"إسرائيل"	الولايات المتحدة	فرنسا	كندا	بريطانيا	روسيا	الأرجنتين	ألمانيا	أستراليا	باقي الدول	المجموع
العدد (بالآلاف نسمة)	5,803	5,275	482	375	291	199	182	119	108	674	13,508
النسبة (%)	42.9	39.1	3.6	2.8	2.2	1.5	1.3	0.9	0.8	4.9	100

نسبة اليهود في العالم حسب البلد 2010 (%)

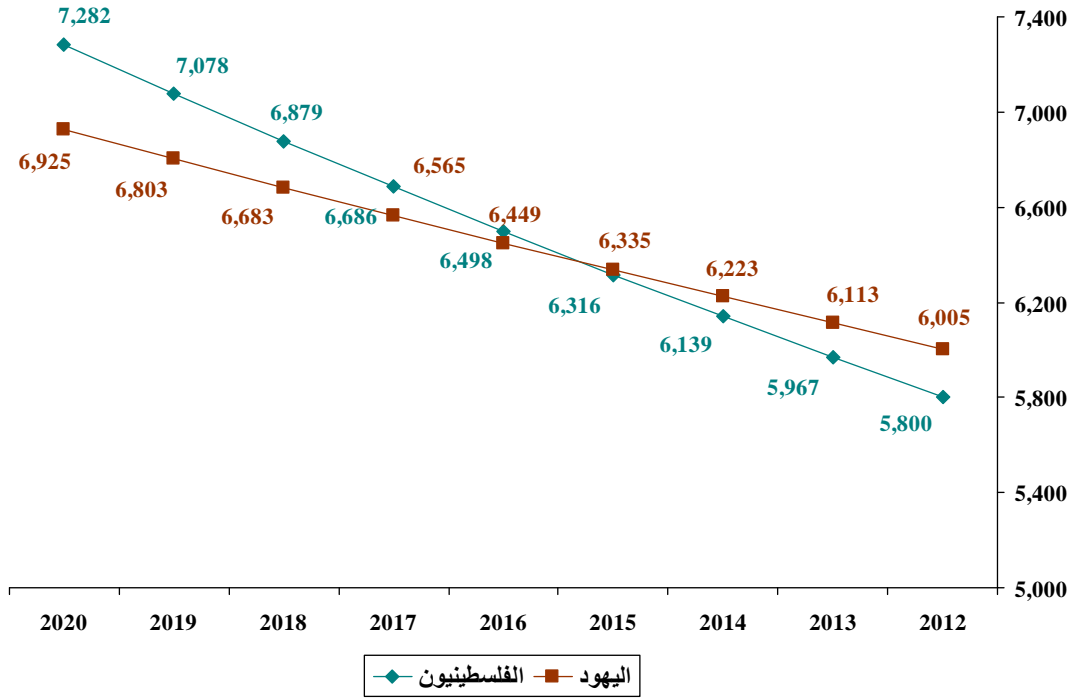


وتعطي المؤشرات السكانية لليهود والفلسطينيين في فلسطين التاريخية دلالات مهمة بأن عدد الفلسطينيين سيتجاوز عدد اليهود مع نهاية سنة 2016، وأن هذا العدد سيزيد عن عدد اليهود بأكثر من 350 ألفاً سنة 2020. وهذا يشير إلى مدى صمود الشعب الفلسطيني في أرضه، وفشل سياسات التهجير التي مارسها الكيان الصهيوني حتى الآن. غير أنه تجب الإشارة إلى أن فلسطيني 1948 لا يشكلون سوى 24.1% (نحو 1.4 مليون) من مجموع فلسطيني الداخل، بينما يعيش 75.9% منهم (نحو 4.4 ملايين) في الضفة والقطاع. كما يجب التنبيه إلى شعور الصهاينة بما يسمونه خطر "القنبلة الديموغرافية" الفلسطينية؛ وسعي بعض الجهات الصهيونية إلى الدفع باتجاه تطهير عرقي جديد للفلسطينيين.

جدول رقم (11): العدد المقدر للفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية 2012-2020
(بالآلاف نسمة)

عدد اليهود	عدد الفلسطينيين			السنة
	فلسطين التاريخية	فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"	الضفة والقطاع	
6,005	5,800	1,400	4,400	2012
6,113	5,967	1,435	4,532	2013
6,223	6,139	1,471	4,668	2014
6,335	6,316	1,508	4,808	2015
6,449	6,498	1,546	4,952	2016
6,565	6,686	1,585	5,101	2017
6,683	6,879	1,625	5,254	2018
6,803	7,078	1,666	5,412	2019
6,925	7,282	1,708	5,574	2020

العدد المقدر للفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية 2012-2020 (بالآلف نسمة)



خاتمة:

حاولت هذه الدراسة أن تقدم مدخلاً تاريخياً لنشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين؛ وأن تقدم مسحاً إحصائياً عاماً للاجئين. ولم تتطرق إلى التفاصيل المتعلقة بأحوال اللاجئين ومعاناتهم في مواضع اللجوء، ولم تدخل في تفاصيل الجوانب القانونية والسياسية المتعلقة بهم، لأن ذلك سيكون مهمة المساقات الأخرى في دبلوم دراسات اللاجئين.

وبشكل عام، فإن قضية اللاجئين الفلسطينيين تعدُّ أحد الشواهد الكبرى على الظلم الفادح الذي تعرض له الشعب الفلسطيني، وتشير إلى أن الدعم الغربي المطلق للكيان الإسرائيلي جعله يتغاضى عن مأساة اللاجئين وعن أبسط حقوقهم، وكان سبباً في تعطيل تنفيذ عشرات القرارات الدولية بعودة اللاجئين إلى أرضهم التي أخرجوا منها.

إن التمسك بحق العودة باعتباره حقاً طبيعياً وشرعياً وقانونياً وفردياً وجماعياً، وباعتباره ثابتاً من ثوابت القضية الفلسطينية، سيبقى معياراً أساسياً في إثبات دعم والتزام أي طرف تجاه فلسطين. إنه لا بدّ من عودة وإن طال الزمن، وإنه لن يضيع حقّ وراءه مُطالب. وإن أصحاب الحق والعدل منتصرون بإذن الله.

المؤلف في سطور:

الدكتور محسن محمد صالح، حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر سنة 1993. أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية، والمدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات منذ 2004، وهو مُحَرَّر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السنوي الذي صدرت منه سبعة مجلدات، وهو رئيس قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سابقاً، والمدير التنفيذي لمركز دراسات الشرق الأوسط بعمّان سابقاً. الفائز الأول بجائزة بيت المقدس للعلماء المسلمين الشبان سنة 1997، وجائزة الامتياز في التدريس من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سنة 2002.

صدر له 12 كتاباً أهمها: التيار الإسلامي في فلسطين 1917-1948، والطريق إلى القدس، والقوات العسكرية والشرطة في فلسطين 1917-1939، ودراسات منهجية في القضية الفلسطينية، والقضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، والمسار التائه للدولة الفلسطينية، والحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية، محرر التقدير الاستراتيجي لمركز الزيتونة. قام بتحرير أكثر من 55 كتاباً، أبرزها: قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، ومنظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، والوثائق الفلسطينية، وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ودراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس. نشرت له الكثير من الدراسات المحكّمة والمقالات، وشارك في عشرات المؤتمرات المحلية والدولية.